

استهوار الإصلاحات.. ضرورة

تتمنى أن تسود حالة من المراجعة والوعي لدى الأطراف السياسية الفاعلة في البحرين. ونقصد بالتحديد أن تعمد تلك الأطراف الى إعادة قراءة مواقفها، واكتشاف أخطائها، وعدم التسرع في قراراتها، ومعرفة مآلات تلك القرارات، وإدراك الأبعاد السياسية المحلية لها ضمن إطارها الإقليمي والدولي، بما تتضمنه من مؤثرات بعيدة المدى على الوضع الداخلي بمرته.

من الصحيح القول بأن الأحداث السياسية الصاخبة التي مرت بها البحرين وما رافقها من مواقف لم تكن في كثير منها وليدة رؤية واضحة وتدبر ووعي؛ بقدر ما هي وليدة تسرع وحماسة وانفعال؛ ومما يؤسف له فإن الأوضاع لم تتغير كثيراً، حيث الأفعال وردود الأفعال والتشنج.. وهذا يخرج الفعل السياسي من دائرة التعقل والوعي، ويبعد اللاعبين عن ميدان المراجعة للذات، التي هي نقطة البداية لإصلاح الأوضاع، وتهدة الأمور.

أوضاع البحرين تحتاج الى قراءات سياسية معمقة، لأن القراءات المتسرة والسطحية، تؤدي الى المزيد من الأخطاء وعدم الاستقرار. فمثلاً، إن كان هناك من يعتقد بأن ما جرى في البحرين سببه (الإصلاحات الديمقراطية) وأن عدم الاستقرار كان ثمرتها؛ فإن الرأي المعمق يقول بعكس ذلك تماماً: أي أن غياب الإصلاح هو الذي يؤدي الى عدم الاستقرار واضطراب الأمن، وإن عدم تطبيق القوانين بحذافيرها، واستثمار البعض لذلك أدى الى التمرد على تلك القوانين، وعلى الإصلاحات نفسها.

ولهذا، فإن من الخطأ الاعتقاد بأن التنكر الى الإصلاحات سيؤدي الى المزيد من الاستقرار الأمني؛ ومن هنا تنبع أهمية الحفاظ على المنجزات التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية، سواء في موضوع الحقوق السياسية أو الحقوق المدنية والإقتصادية والإجتماعية.. فهذه كلها منجز للبحرين بأهلها وحكومتها وبرلمانها ونخبها وأصغر مواطن فيها. الإنفتاح الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ضرورة للبحرين ونموها واستقرارها وتطورها، وهو مبدأ لا يجب التخلي عنه تحت أي ظرف؛ وعلينا - كما قال الملك - إيجاد التوازن بين تحقيق الأمن وتطوير الإصلاحات.

هناك إدراك لدى القيادة يتعلق بالإصلاحات واستمراريتها، وأهمية الإلتزام بحرية الرأي والتعبير باعتباره ركيزة من ركائز التنمية، كما قال الملك في خطابه بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. لقد اكد الملك على أن حرية الصحافة والإعلام تمثل القلب للإصلاحات في إطار التعددية السياسية والثقافية والفكرية، وأنها (دعامة التطور الديمقراطي وحق أساسي من حقوق الإنسان، وشريك فاعل في صيانة أمن الوطن واستقراره). وقد طمأن الملك جميع الصحفيين والإعلاميين في مملكة البحرين بأن حرياتهم مصونة وحقوقهم الدستورية مكفولة، ولن يضار أحد بسبب التعبير السلمي والحضاري عن رأيه في ظل دولة القانون والمؤسسات، مطالباً الأسرة الصحفية والإعلامية بتناول القضايا الوطنية بمهنية واحترافية وموضوعية، ونبد الفرقة والطائفية، ورفع الوعي العام الفكري والثقافي، وتعزيز الانتماء الوطني والحفاظ على الهوية الثقافية العربية والإسلامية للمواطنين.

هذه الأمور هي ما يجب أن يفعل على الأرض ويتم الإلتزام به، لأنه الضمانة الحقيقية للأمن والاستقرار والتنمية، مثلما هي ضرورة لكرامة المواطن وحرية ومشاركته في بناء وطنه.

اقرأ

- ٣ الأمن واحترام حقوق الإنسان
- ٤ (الفتنة) والمحاسبة القانونية
- ٦ الأزمة السياسية ومستلزمات الحوار
- ٨ آل محمود: مع (الدستورية) وضد (المجهول)
- ١٥ بواعث قلق منظمات حقوق الإنسان
- ٢١ بومدوحة: نرحب بملاحظات حكومة البحرين
- ٢٢ المنظمات الحقوقية والدول: المواجهة أم التعاون؟

المنظمات الحقوقية والإستقطاب السياسي

الوضع الحقوقي في البحرين ليس بعيداً عن التسييس، فهذه مشكلة مزمنة لم تحل حتى بعد تأسيس الجمعيات السياسية عام ٢٠٠٥. ولقد شرحنا في أعداد سابقة الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى التسييس، وكون بعض الناشطين حقوقياً كانوا معارضين سياسيين، وبعضهم لازل؛ وأن المنظمات الحقوقية البحرينية وليدة عهد ولا تتمتع بالخبرة الكافية وتدرّك حقيقة أن التصاق الموضوعين السياسي والحقوقي يضرّان بالسياسة وحقوق الإنسان معاً. وشرحنا حقيقة أن الأجواء السياسية الصاخبة تدفع بالجمعيات السياسية لاستخدام الوسائل الحقوقية كإحدى أدوات عملها، وبالتالي فإن حدة الإستقطاب السياسي تؤثر على حيادية ومصداقية ومهنية منظمات حقوق الإنسان.

بيد أن الأحداث السياسية الأخيرة في البحرين قد عمّقت مشاكل المنظمات الحقوقية المحلية، إلى حدّ تقويض نشاطها؛ فحدة الإستقطاب دفعت بحقوقيين إلى ممارسة العمل السياسي بشكل صارخ وبذل جهود أكبر، حيث تركزت تلك الجهود في الصراع السياسي مع النظام، ولم يتبق لديها فائض من الجهد والوقت يعتد به للموضوع الحقوقي، حتى أن بعض الجمعيات غابت بشكل

شبه تام عن ساحة حقوق الإنسان. ولا تعود المشكلة فقط إلى عنصر محدّد واحد، بل إلى عناصر مجتمعة، عطّلت النشاط الحقوقي؛ فمع تزايد الصراع في الشارع، كان الإستقطاب أكبر من أن يتحمّل، أو أن يفسح المجال لجهة أن تفكر بهدوء وتقوم بدورها بعقلانية ومهنية وروية. الإستقطاب الحادّ سيّس الجهد الحقوقي، الداخلي أو الخارجي. فالبيانات الحقوقية التي يفترض أن تستهدف ترشيد الممارسات الحكومية والمجتمعية صارت مادّة وسلاحاً يستخدم ضد الحكومة لتحقيق هدف غير الهدف الذي أصدرت بشأنه.

وفي خضم أجواء التوتر، نُظر إلى تلك البيانات بصفة غير منفصلة عن الأجواء السياسية، وعن من يستخدم تلك البيانات والتقارير الحقوقية لأغراضه السياسية ومعاركه مع السلطة. بمعنى أن الأخيرة، وجدت أن تلك التقارير والبيانات قد أصبحت سلاحاً سياسياً، وليس قضية حقوقية يمكن تقبلها أو تفهمها كما كان قبل الأحداث. لهذا، فإن أيّ نقد يوجّه للحكومة وسلوكها استخدم سلاحاً من خصومها، وصارت النظرة بناء على ذلك وكأن المنظمات الحقوقية جزء من المعركة القائمة. وفي المقابل أيضاً، فإن أيّ نقد يوجّه للمعارضين وسلوكهم جرّ إلى اتهام

المؤسسات الحقوقية بالتضامن مع السلطة، والتغطية على انتهاكاتها، أو حتى العمالة لها. لهذا كانت ممارسة النشاط الحقوقي في البحرين خارج الأجواء السياسية أمراً صعباً، فالموضوعية والمهنية والحيادية لم تكن مقبولة، لأن كل طرف كان لا يقبل باستقلالية النشاط الحقوقي عملياً. وإزاء هذا، وفي مثل هذه الظروف، فإن الإنكفاء والصمت اعتبر خياراً من الخيارات؛ فلم نسمع إلا أصواتاً محدودة قليلة من بين مئات المنظمات الأهلية كل في اختصاصها (المرأة الطفل العمال والعمالة الأجنبية، وحرية التعبير، وغيرها). الصمت المطبق، كان خيار المجتمع المدني البحريني، وهو خيار خاطئ، لأنه في وقت اشتداد الأزمات تكون الحاجة أشدّ إلى النشاط الأهلي عامة، وحقوق الإنسان خاصة.

الخيار الآخر، كان مواصلة العمل مهما كانت الظروف، ومهما كان الإتهام والنقد، وحتى لو استثمر ما يقال لصالح هذه الجهة أو تلك في صراعها السياسي. ولقد وفّرت الشريعة الدولية لحقوق الإنسان منهجاً للتعامل في مثل هذه الظروف بحيث يكون التركيز على المشاكل والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن أيّ جهة أتت، باستخدام أدوات وآليات ومعايير حقوق الإنسان.

التحدي الصعب: توفير الأمن، واحترام حقوق الإنسان

تقوم بالأمرين معاً: حفظ الأمن وتوفير حقوق المواطنين الخدمية والمعيشية والسياسية والإقتصادية وغيرها، وهذا لا يتم إلا عبر احترام مبادئ حقوق الإنسان. ومن طرف ثانٍ: ضبط تصرفات أجهزة نفاذ القانون لتكون في إطار التشريعات والقوانين الوطنية. ومثل هذا التأكيد يجب أن يكون حاضراً في الواقع كما في الأذهان حتى في الأزمات الكبيرة التي تتعرض لها الدول.

هناك رابطة قوية لا تنفصم بين حقوق الإنسان والأمن، بحيث أن احترام سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان يعدان توأمين في صلب الجهود الرسمية والشعبية لتوفير الأمن ومكافحة الخارجين على القانون.

إن اعتبار الأولوية لتثبيت الأمن صحيح في مفهومه العام؛ حيث تكمن أهمية الحفاظ على أرواح المواطنين وأموالهم وأعراضهم، وكراماتهم. أي حين يكون الوصول إلى تلك الغاية منضبطاً بضوابط الشرع والقانون المحلي وشرعة حقوق الإنسان. أما إذا استخدمت وسائل غير منضبطة، فهذا يرتد عكسياً على الهدف والغاية ذاتهما، ويكون ثمن الإستقرار غالباً وذا كلفة عالية، وبذا يصبح الإستقرار مؤقتاً غير مكتمل ودائم. بمعنى آخر، فإن أولوية الأمن لا تتحقق نتائجها الكاملة بدون مراعاة حقوق الإنسان، وكلما جرى تجاوز ذلك، انعكس على الأمن سلباً.

إن اتخاذ التدابير الفعالة لفرض النظام والقانون وتوفير الأمن من جهة، وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى، ليسا أمرين متضاربين متعارضين، ولكنهما متكاملان، حيث يعزز أحدهما الآخر.

المجتمع المدني، وتهميش دوره سواء من خلال تضيق فسحة نشاطه، أو عبر تسييسه، بحيث تصبح تلك المؤسسات ذات قيمة منخفضة. فضلاً عن ذلك، فإن الإخلال بالأمن يهدد التنمية الإجتماعية والإقتصادية بما يؤثر بصورة مباشرة على التمتع بحقوق الإنسان بمعناها العام والشامل.

ومن جهة ثانية، ظهر في البحرين كما في بلدان عديدة أخرى، تحدي الإلتزام بمعايير حقوق الإنسان في سياق الأزمات السياسية وما يترتب عليها من اضطرابات أمنية واجتماعية. يشمل التحدي احتمالية تجاوز أمن الأفراد الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان، ووقوع انتهاكات في هذا المجال، بما فيها سوء المعاملة، وتقليص هامش حرية التعبير، وتقييد منظمات المجتمع المدني عامة؛ ومثل هذه الممارسات تؤثر على (سيادة القانون) وتحقيق (الحكم الرشيد) وضمان حقوق الإنسان.

هذا يؤكد حقيقة أن الإستقرار والحفاظ على الأمن من جهة، واحترام حقوق الإنسان من جهة أخرى، أمران متلازمان. لا يمكن الحفاظ على أحدهما دون الآخر. بدون الأمن تضيق حقوق الإنسان؛ وبدون حقوق الإنسان لا يتحقق الأمن. ومن هنا أوجب قانون حقوق الإنسان الدولي على الدول أن تتخذ التدابير للحفاظ على الأمن، ليس فقط عبر استخدام القوة المرشدة، وإنما قبل ذلك أيضاً: التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تهيئ الظروف لانفراط الأمن، وتؤدي في نتائجها إلى الإخلال بالإستقرار، وتدفع بالجمهور إلى توتير الأوضاع. وهذا يعني أن من مهام الدولة أن

الأحداث التي وقعت في البحرين انطوت على إخلال بالأمن، وعلى تجاوزات لحقوق الإنسان، وهما أمران شكلاً تحدياً لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقوى السياسية الفاعلة. وكان الرأي المجمع عليه (ولو من الناحية النظرية) يقول: لا للإخلال بالأمن؛ ولا لانتهاكات حقوق الإنسان. لكن عند التطبيق، وقع المحذور بنسبة أو أخرى؛ ووضعت حقوق الإنسان مقابل الأمن، والأمر ليس كذلك بنظرنا. حيث يمكن توفير الأمن والإستقرار دون التنازل عن مبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

إن الحفاظ على الأمن ضرورة لحقوق الإنسان، ولكنه لا يمثل بديلاً له. ولا يجب أن يتم الحفاظ على الأمن على حساب حقوق الإنسان. هناك صعوبة في تحقيق ذلك، أي في الموازنة بين حفظ الأمن واحترام حقوق الإنسان. وكلما اشتدت الظروف السياسية وتوترت الأوضاع، كلما كان صعباً التوفيق بين الأمرين، وضبط التجاوزات. فمن جهة تؤكد السلطات على جانب الأمن وأهميته وتقدمه على ما عداه، بل ويصل الأمر في بعض الدول إلى اعتبار الأمن مقدماً على حقوق الإنسان. وفي الطرف الآخر، هناك من بين دعاة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من يؤكد على أن عدم احترام حقوق الإنسان، والإمعان في الإنتهاكات يؤدي إلى الإخلال بالأمن والنظام. هي معادلة صعبة إذن.

فمن جهة أولى، إن عدم الإستقرار والإخلال بالأمن يؤثر بصورة مباشرة على حقوق الإنسان من جهة عواقبه في مسألة التمتع بالحق في الحياة، والحرية والسلامة الجسدية، وهو - أي الإضطراب وفقدان الأمن - عامل أساس في تقويض

(الفتنة) والمحاسبة القانونية

ما جرى في البحرين من أحداث أشبه ما يكون بفتنة. والمقصود بالفتنة هنا هو انخراط جمهور كبير في خلاف أو صراع ما، بحيث لا تنحصر المسؤولية المعنوية والدينية والسياسية بجهة واحدة، أو أفراد محددين أو فئة محددة؛ ويصبح معها تطبيق الشرع أو القانون بحذافيره (بعد وقوع الفتنة) أمراً صعباً. كما تدل على ذلك التجارب التاريخية والحديثة. نظراً لتوزع المسؤولية بين المنخرطين والمساهمين فيها بكلمة أو خطاب أو كتابة أو فعل أو بالفعل وحتى بالصمت. وإزاء هذا، فإن أمام صانع القرار في سبيل معالجة تداعيات الفتنة أمران: إما العفو عن الجميع؛ أو تضيق دائرة العقاب لتشمل العدد الأقل من المسؤولين المنخرطين فيها.

ومع أن العديد من المطالب التي رفعها المتظاهرون في البحرين بداية الأحداث مشروعة، وهو ما أكده كبار المسؤولين.. إلا أننا ندرک اليوم بأن سقف بعضها ذهب بعيداً وخلافاً للواقع وللإجماع الوطني؛ وتظافر مع ذلك خطاب سياسي متشدد غير رشيد، اتسم بالتسقيطية والإهانة لرموز الدولة ومؤسساتها.

هذا الخطاب، وفي ظرف الفتنة، ظهر من يويده، خاصة بعد تواتر المعلومات التي اتسم بعضها بالمبالغة والتلفيق - وصور الضحايا، ما شكّل مناخاً جذب إليه العديد من الناس الذين لم يكونوا يوماً ما يعتقدون بمثل هذه الأمور. إن العديد من الذين انساقوا مع أجواء التوتر وأجواء الفتنة، لم يميزوا بين الخطاب السياسي الرشيد والمطالب المعقولة، وبين خطاب التشدد والتسقيط. والمدهش أن بين هؤلاء أنفسهم من رفع سيارة جلالة الملك احتفاءً به بداية الإصلاحات.

ما نود توضيحه هنا، هو أنه في ظروف الفتنة وشياع مناخ التوتر، تحدث

أمور غير قابلة للتصديق أحياناً. ومن يقرأ في سيكولوجية الجمهور يدرك مثل هذه الحقائق. ولهذا، فإن مبدأ تطبيق القانون أمر مهم في كلياته لإعادة الأمن والإستقرار؛ أما المحاسبة الدقيقة وبأثر رجعي، فإنها تشمل عشرات الآلاف من البشر، وهذا أمر صعب وقد لا يؤدي أو يساهم في العودة الى الحياة الطبيعية. لقد وقعت الأخطاء من مختلف الأطراف السياسية، ولذا يجب التغاضي عن المخالفات العامة والصغيرة، والتركيز على تأكيد الإستقرار والأمن.

ليس كل المواطنين الشيعة طالبوا بإسقاط النظام، كما هو معلوم؛ وليس كل من أيد ذلك من الجمهور أدرك حقيقة الأمر بالأمر، أو هو مصرّ عليه اليوم. كثيرون أدركوا الآن بأن رفع ذلك الشعار التسقيطي كان خطأ فادحاً، ليس بالنسبة لهم فحسب وإنما للمسار السياسي برمته. ولا يظهر أن معاقبة كل هؤلاء أمر ممكن، وحتى لو كان ممكناً فإن تطبيقه يعقد الأوضاع الداخلية، ويذكي الفتنة الطائفية والسياسية التي يريد الجميع إطفائها.

المواطنون الشيعة مكوّن أساس من النسيج الإجتماعي، وحالهم كغيرهم في حرصهم على الإنتماء الوطني والوحدة الوطنية. ولا يجوز النظر اليهم وكأنهم لون واحد، لا يتضمن ألواناً متعددة في داخلهم من حيث تبنيّ المواقف السياسية والأفكار والمعتقدات وغير ذلك. الإختلاف والتنوع الثقافي والسياسي والمرجعي موجود لدى الشيعة كما لدى غيرهم. وإن من الإجحاف معاملتهم كلون واحد، لأن هذا يعني في لغة السياسة: (التمطية) وهي نظرة أحادية تخالف العدالة وحقوق الإنسان.

لم تكن المطالبة بالمزيد من الإصلاحات خطأ؛ فالمشروع الإصلاحي كان ولا بد أن يفرز مطالب متجددة ورغبات أكبر من جرعات الحرية. السؤال

هو: كيف يتحقق ذلك، وعبر أية وسائل، وضمن أية حدود؟. لم يكن رفع شعارات وطنية عامة تعبيراً عن الحاجة الى المزيد من الإصلاحات والدعوة اليها خطأ. ولم تكن الغاية أن تكون هناك مطالب شيعية، وإنما مطالب فئات سياسية، وكل فئة تتحمل مسؤولية ما طالبت به، وما فعلته، بصفتها السياسية لا المذهبية. أما الجمهور فلا يتحمل المسؤولية، اللهم الا الأفراد الذين مارسوا أعمالاً عنفية وتخريبية.

من هنا، أكدت الشرائع السماوية على أن (لا تزر وازرة وزر أخرى)، وأن العقوبات يجب أن تكون فردية، وكذلك فإن القانون وشرعة حقوق الإنسان تؤكد على أن كل مواطن مسؤول عن فعله، وبالتالي فإن من الخطأ أن تذهب الأمور الى التعميم والعقاب الجماعي، عبر هدر الكرامة والإذلال، ومحاسبة المواطن على انتمائيه بحيث يتسامح مع إهانتته أو تقيعه أو الحط من شأنه أو جرح كرامته.

لقد انزلق الكثيرون - بمن فيهم النخب السياسية والإعلامية - في حقل ألغام الطائفية وبرز المجتمع طائفيًا. لا تستطيع البحرين أن تتحمل هذا الأمر، وهذا ما حذر منه الملك في مقالته في واشنطن تايمز، وهو ما أكد عليه ولي العهد في خطابه الأخير. من يعتقد ان رفع الخطاب الطائفي سيكون في صالحه مخطيء. قد يخدمه لبرهة وفي المدى القصير، ولكن الطائفية سيف ذو حدين، فهي تكتل الأطراف، وتمنع الإجتماع، وتمزق مؤسسات الدولة، وتضعف الولاء والإنتماء الوطني كما الهوية الوطنية، وتهدد سلامة البلد، وتفتح الطريق للتدخلات الأجنبية، وتمنح الشخصيات الدينية المحلية والخارجية السلطة الأعلى فوق سلطة الدولة وسيادتها على أرضها وشعبها.



جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ويمكن للشركات الأمريكية المبدعة الاستفادة من هذا القدر من رؤوس الأموال، ويمكن أن يتم تمويل موقع الفيسبوك الإجتماعي بالكامل في بورصة البحرين.

وثمة عنصر هام في خلق فرص العمل يتمثل بإقرار (خطة مارشال) للبحرين، ويمكن لأشقائنا في (قطر والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة) ان يقوموا بدور هام لتمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة.

وعلى سبيل المثال، يمكن لقطر أن تمول مشروع جسر البحرين وقطر، الذي تم التداول فيه كثيراً في الآونة الأخيرة، وهو ما سيعطي الفرصة للعمل الفوري لمئات من البحرينيين.

إن أي دعم للبحرين ينبغي أن يشمل برنامجاً للمنح الدراسية للبحريين للحصول على الدرجة الجامعية والدراسات العليا في الولايات المتحدة.

ويعدّ التعليم أفضل استثمار يقوم به أشقاؤنا الخليجيون لمستقبل البحرين، وذلك من منطلق أن التعليم على مستوى عالمي هو الشرط للحصول على أفضل الوظائف.

وسيساهم هذا الاستثمار في توفير الفرص للمواطنين، ليس فقط لعرض مهاراتهم في البحرين، بل أيضاً سيعطيهم فرص عمل مجزية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأخيراً وليس آخراً، فإننا نرحب بأي جهد مشترك بين الولايات المتحدة، ودول مجلس التعاون الخليجي لتمويل وتنفيذ برنامج تدريبي في الولايات المتحدة للمجندين الجدد في قوات الشرطة وقوة دفاع البحرين.

عندما كنت طالباً في الكلية الحربية التابعة للجيش في فورت ليفنورث بولاية كنساس كان واضحاً جداً بالنسبة لي أن التجربة الأميركية تمثل نموذجاً جيداً يحتذى به. وفتحت الأحداث التي وقعت منذ فبراير آفاقاً جديدة بين البلدين.

الإستقرار شرط أساسي للتقدّم

بقلم: جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

كتب جلالة ملك البحرين مقالة في الواشنطن تايمز في ١٩/٤/٢٠١١، تطرقت للأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية في البحرين. بعض مقاطع المقالة له صلة مباشرة بالأحداث الأخيرة، كما له صلة بالموضوعين السياسي والحقوقى، ومستقبل البحرين في هذين الميدانين. رؤية جلالة الملك هذه نضعها لقراء (المرصد البحريني) لتوضح جانباً من الصورة الشاملة الحقوقية والسياسية والإقتصادية لوضع الدولة وما يراد لها مستقبلاً.

تاريخياً. إن ٧٠٪ من احتياطات العالم من النفط تكمن في منطقة الخليج، كما ان أكثر من ٣٠٪ من هذا النفط يتدفق عبر المياه الإقليمية للبحرين، و تتحمل دول الخليج من جانبها مسؤولية حماية هذه الاحتياطات، وضمان سلامة وأمن ناقلات البترول لهذه الأنابيب التي تمتد آلاف الكيلومترات عبر شبه الجزيرة العربية، حاملة النفط إلى جميع مختلف العالم. ونحن نحاول اليوم جاهدين المضي قدماً بعملية الإصلاح، وتصحيح تلك المشاكل التي نشأت خلال الفترة الماضية، بعد أن خلق الإنقسام الطائفي شقاً في مجتمعنا، وهذا هو التحدي الرئيسي.

وإنني كعاهل لجميع البحرينيين، يؤلمني أن أرى العديد من المتضررين جراء تصرفات القلة، ومع ذلك أبقى متفائلاً، ولدي ثقة في شعبنا، وندرك جميعاً أن الوقت قد حان لتحقيق توازن بين الاستقرار والإصلاح التدريجي والالتزام بالقيم العالمية لحقوق الإنسان وحرية التعبير والتسامح الديني، ونحن واثقون من أننا يمكننا أن نحقق هذا التوازن بالتعاون مع صديقنا القديم وحليفنا الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق ما من شأنه الحفاظ على تطورات ديمقراطيتنا الفتية التي تمر بمرحلة انتقالية.

إن أول ما علينا فعله - جنباً إلى جنب مع أشقائنا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - هو ضمان الاستقرار الاقتصادي، ثم خلق فرص عمل لجميع البحرينيين.

ونحن ندعو الشركات الأميركية التي تتطلع إلى تنمية رؤوس أموالها إلى الانضمام لبورصة البحرين، فالمنطقة لديها فائض من السيولة يقارب ١ تريليون دولار.

طالت رياح التغيير التي تجتاح المنطقة شواطئ البحرين وتلقينا بكل حسن نية المطالب بشأن وظائف جيدة الدخل، وتحقيق الشفافية في الشؤون الاقتصادية والحصول على خدمات اجتماعية أفضل.

وليس من شك في أن المطالب المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية لجميع البحرينيين تعتبر مشروعة، لذا رداً على ذلك عرضنا إجراء حوار غير مشروط مع المعارضة، وذلك للحفاظ على استقرار بلادنا، والتعامل مع المطالب الإصلاحية بشكل إيجابي.

ولكن للأسف، تم اختطاف المطالب المشروعة للمعارضة من جانب عناصر متطرفة مرتبطة بأجندات حكومات أجنبية في المنطقة، وبدا واضحاً جداً أن ما يتمتع به بلدنا من استقرار وأمن ومكانة اقتصادية أصبح مهدداً.

لذا فقد اتخذنا إجراءات فورية لضمان استقرار الوضع، وفي الوقت نفسه رحبنا بدخول قوات درع الجزيرة المشتركة المكونة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي لم تكن مهمتها قمع المتظاهرين - كما زعم بعض جيراننا - ولكنها تولت حماية المرافق الأساسية والمنشآت الحساسة في البحرين.

ان ما كان يراودنا في تلك اللحظة هو المسؤولية باتخاذ قرار، ليس فقط بالنسبة لاستقرار وسلامة مواطنينا، ولكن أيضاً بالنسبة لاستقرار المنطقة، إذ أن البحرين تقع في قلب أمن الخليج، ولذا فان أي نوع من الاضطرابات العنيفة في البحرين، سيكون له عواقب جيوسياسية هائلة، خاصة وأن الاقتصاد العالمي يعتمد على تصدير النفط الخام من الخليج إلى الأسواق العالمية بلا انقطاع، وهذه وظيفة يتولاها الأسطول الخامس الأمريكي

الذمة السياسية في البحرين.. ومستلزمات الحوار

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

(التغيير الشامل/ الثورة)، وكان يفترض في البحرين بالذات أن يحدث فيها ما حدث في المغرب: أن يتظاهر المواطنون ويتقدموا بمطالب إصلاحية سياسية، فتستجيب لها السلطات أو لبعضها، وبذا يكون تحرك الشارع فاعلاً في إعادة الزخم لمشروع الإصلاحات، وفي الإنتقال بالنظام السياسي والمجتمع برمته الى حالة أخرى متطورة بصورة سلمية ديمقراطية حضارية.

كان هذا هو المتوقع أو المؤمل. لكن ما حدث شيء آخر، كما نعلم. ففي البداية واجهت السلطات المتظاهرين بقسوة اعتذرت عنها ووعدت بالتحقيق فيها، وسقط عدد من الضحايا، تبعه تشدد من القوى السياسية المعارضة صاحبه بعض العنف والتخريب. وفي ظل هذا الوضع، فشلت نداءات الحوار التي دعا اليها ولي العهد، فيما أخذ طرف آخر من المعارضة بعضاً من الجمهور الى حيث (اسقاط النظام) وتغيير ملكة البحرين الى جمهورية عبر العصيان المدني، انتهى الى ما انتهى اليه من صدامات وتدخل قوة درع الجزيرة، وفرض حالة الطوارئ، وقد هدأت الأوضاع وعادت الروح الى الحياة العامة، رغم بقاء أسباب الأزمة وبعضاً من التوتر.

لقد حاولت بعض أطراف السلطة كسر الشارع بالقوة بادئ الأمر ففشلت، وسعى ولي العهد لاحتواء مطالب الشعب عبر دعوات الحوار؛ لكن القوى المعارضة ردت خطأ بمحاولة كسر إرادة السلطة عبر الشارع وفرض مطالبها التي اعتبرها البعض تعجيزية؛ وحين سيطرت القوات الأمنية على الشوارع، عادت الحلقة من جديد من أجل فرض إرادة السلطة (الدولة) على المعارضة مرة أخرى. إن كان لنا أن نستنتج، فإنه يمكن القول

ضمن دوافع أخرى عديدة، فإن خروج المواطنين للتظاهر في الشارع البحريني كان تعبيراً عن الحاجة الى التغيير. فرغم الإصلاحات السياسية التي بدأت مع مطلع ٢٠٠١، إلا أنها لم تلّب كل مطالب المواطنين وتشبع كامل رغباتهم، كما أن الخطوات الأولى للإصلاح ولدت وحفزت من جانب آخر الطبيعة البشرية للمطالبة بالمزيد من الإصلاحات، وهو أمرٌ نشهد نماذج له في بلدان أخرى، بدأت بإصلاحات محدودة ثم تطورت مع تطور رغبات المجتمع وحاجاته وتطلعاته. وبالتالي فإنه من الصعب وضع سقف للإصلاحات، أو منع المواطنين من التطلع الى ما هو أبعد مما لديهم.

بيد أن التعبير عن الحاجة الى المزيد من الإصلاحات في البحرين، اصطدم بادئ ذي بدء بالخشية والقلق من بعض أطراف السلطة، وبعنف وشغب في الشارع، فأخذت عجلة الإصلاحات تفقد بعض بريقها، وتتباطأ بشكل تدريجي، بحيث أنها لم تكن متساوقة مع تعاضم الرغبة الشعبية في تحقيق المزيد من الحريات والإصلاحات.

وحين انفجرت الثورات العربية، كان من البديهي ان تكون البحرين من بين الدول الأولى المتأثرة بها. وفي نظرنا فإن شعوب الدول التي بها عملية اصلاح قائمة أو مساحة من حرية التعبير، تكون - في الأعم - أكثر استجابة وقدرة على الحركة في التعبير عن مكنوناتها وتطلعاتها من تلك التي تقع تحت نير الديكتاتورية المطلقة. هذا ما يمكن فهمه مما حدث في مصر والمغرب واليمن والعراق وكذلك الأردن والبحرين.

في الملكيات الأربع: المغرب، والأردن، والبحرين، وسلطنة عمان، كان سياق تأثير الثورات العربية إصلاحياً، أو هكذا يفترض. إذ من المتوقع أن تأخذ التحركات والتحولت السياسية طابع (الإصلاح) لا

بأن الطرفين الحكومي والمعارض الذي مثلته الوفاق وحليفاتها من الجمعيات السياسية الأخرى، قد فشلا في إدارة الأزمة، وكانت الخسارة كبيرة لأطراف الإعتدال في السلطة كما في المعارضة، بل أن الخسارة الأكبر تكمن في الإنشقاق الحاد في النسيج الإجتماعي على أسس طائفية، انسأقت معها أطراف مختلفة.

في ظل الواقع اليوم، ومن خلال التجربة، يمكن القول بأن هناك حاجة ماسة الى العودة الى المربع الأول من جديد، بقدر ما يكون ذلك ممكناً وبالسرعة الممكنة، أي الى التفاهم والحوار بين المعارضة والسلطة من أجل النهوض معاً بمشروع الإصلاحات الجديدة، التي يفترض أن تلبّي القدر الأوفى من حاجات المجتمع وحاجات الدولة، وإعادة الإستقرار. ولتحقيق ذلك، علينا الإلتفات الى التالي:

أولاً - لا يمكن للحل الأمني أن ينجح في إلغاء الرغبة في تطوير النظام السياسي عبر المزيد من الاصلاحات الجادة والحقيقية. لقد اثبتت السلطة أنها قادرة على فرض الأمن في الشارع من وجهة

نظرها، ولكن هذا الأمن عمره قصير، ويمكن أن ينفجر الوضع مرة أخرى، ما لم يصار الى حلول سياسية تنزع بؤرة التوتر. ان امتلاك القلوب أهم بكثير من السيطرة على الشوارع والساحات العامة.

ثانياً - من الصعب إنجاح حوار تحت الضغط الأمني على المعارضة المعتدلة. وهذا لو تم فإنه سيضعفها ويفسح الطريق لظهور معارضة جديدة متشددة. ومن الصعب أيضاً إنجاح الحوار بضغط الشارع على الحكومة، وإملاء الشروط، إذ ثبت أن الحكومة لا تقبل بذلك، ولا تقبل بأن يراق ماء وجهها كما المعارضة. إن فرض شروط مسبقة على الحكومة غير ممكن ولا يعطي معنى للحوار.

ثالثاً - لقد انسأقت المعارضة مع الشارع، ورفع المعتدلون منها سقف خطابهم السياسي مقابل الجناح الأكثر راديكالية والمطالب بإسقاط النظام وإقامة الجمهورية. وبدل أن تكون المعارضة هي القائد للجمهور، أصبحت الخشية منه ومن ردود أفعاله معوقاً للحوار، خاصة وأن جماهير عديدة تأثرت بمشهد الأحداث، وانطوت على نفسها أو رأت مقاطعة الحوار، حتى وإن كان ذلك في غير صالحها. المطلوب ترشيد الشارع، وتخفيف احتقانه، ومخاطبة عقله لا عواطفه، حتى يمكن تجاوز المرحلة المؤلمة الحالية.

رابعاً - لا تحتاج البحرين - معارضة وحكومة - الى وسطاء لتسهيل عملية الحوار بين الأطراف السياسية المختلفة وتجسير وجهات النظر المتباعدة، بقدر ما تحتاج الى بناء الثقة بين اللابعين السياسيين، والى رعاية محلية لما ينتج عنه الحوار. وما يدفع بهذا الإتجاه، أن بعض الثوابت قد جرى خرقها، وفي مقدمة ذلك دعوة بعض الأطراف الى إسقاط النظام والعائلة المالكة التي جرى على تحديد دورها ومكانتها استفتاءان: استفتاء ١٩٧٨ قبيل الإستقلال؛ والآخر استفتاء ٢٠٠١ على ميثاق العمل الوطني. وكلا الإستفتاءين أكدوا بنسبة عالية على الحفاظ على مكانة

العائلة المالكة في الحكم. وفي الطرف الآخر الشعبي، حدث خرق مؤثر، تمثل في الخشونة في مواجهة الجمهور، ما أدى الى سقوط العديد من الضحايا في الأيام الأولى للتظاهرات.

خامساً - لانجاح الحوار، هناك حاجة ماسة الى استعادة مبدأ (التسامح). فالحوار بحاجة الى مناخ مناسب غير متشنج. والحوار بحاجة الى ظرف سياسي ينطوي على بصيص أمل واستعادة للحياة. بصريح العبارة: كل الأطراف الحكومية والمعارضة ارتكبت أخطاءً سياسية، وحدثت تعديتات على حقوق الإنسان البحريني، وإن تطبيق القانون سيكون معوجاً إن جرى على جهة دون أخرى. نعم هناك حاجة لتثبيت الأمن والإستقرار باعتدال، أما متابعة المحاسبة في كل شأن فمن شأنه أن يراكم الألم في النفوس المشحونة. ومن الأمثلة التي تضرب في هذا المجال فصل الطلبة المبتعثين، وعدد غير قليل من الموظفين، وسجن بعض المعارضين لمشاركتهم في التظاهرات. في أوقات الفتنة، فإن مثل هذه الإجراءات تعقد الأمور، مثلما جرت بعض المساجلات المؤلمة في تلفزيون البحرين. فإذا كان الغرض استعادة أوضاعنا وحياتنا، فإن القانون في إطاره العام ضروري مثلما هو التسامح. وإلا فإن المحاسبة الدقيقة تضيق فرص النجاح لإقامة حوار يفتح فصلاً جديداً في تاريخ البلاد ويغلق فصلاً مؤلماً آخر.

سادساً - يفترض في الحوار أن يضع حداً نهائياً لأزمة لا يحلها القانون وحده، بل يحلها في الأساس التوافق السياسي بحماية القانون ودعمه، ومن ورائه الشعب. لقد قيل بأن الحوار يجب أن يشمل جميع الأطياف السياسية في المجتمع، وهذا صحيح، وهو ما أكد عليه ولي عهد البحرين وآخرون. وهنا ينبغي الفات النظر الى أن التوافق يعني أيضاً أولئك المتشددون الذين ذهبوا بشعاراتهم بعيداً. لا يراد لنا أن نستعيد ذات المشكلة القديمة: قسم مع العملية السياسية؛ وقسم

معارض لها بشدة يعيد توتير الأوضاع. وليس هناك من حل سوى أمرين: الأول - أن ينجح المتحاورون - حكومة ومعارضة - في اقناع الجناح المتشدد بالمشاركة في العملية السياسية التي يفترض فيها أن تكون مغرية وتتضمن اصلاحات سريعة. والثاني - أن يتم عزل المتشددين بحزم وفق القانون وإجماع كل القوى السياسية ودعمها، ولكن الأهم من خلال عملية سياسية ناجحة غير متباطئة. ذلك أن التشدد سبق وأن كسب أرضاً على حساب الإعتدال بسبب تباطؤ الإصلاح السياسي، وتأخر تحقيق بعض المنجزات الخدمية، ولا نطن بأن من الصالح أن نكرر ذلك.

سابعاً وأخيراً - إن المناخ الطائفي يضغط على كل الأطراف بعدم التحاور والإلتقاء، أو بعدم تقديم تنازلات. لقد حدث شرح طائفي عميق في المجتمع البحريني. من السهل استتارة المشاعر الطائفية واستخدامها سياسياً، لكن الأضرار الناتجة عن ذلك كبيرة وعميقة وتحتاج ربما الى سنوات لإعادة اللحمة الوطنية الى وضعها الطبيعي. المتحاورون مطالبون بوضع خطوات ملموسة وعلمية لتحقيق الإندماج الوطني على صعده السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية. ولكن قبل ذلك، والى أن يتم الحوار، هناك ماكينات طائفية لاتزال تقوم عبر الإعلام بدور تخريري هائل، وقد آن الأوان لإخماد صوتها ان كانت داخلية، والتحذير منها إن كانت خارجية، وذلك لخلق متنفس للنقاش والمصالحة السياسية.

وبعد، فإن البحرين بلد تعددي، وأزمته السياسية قابلة للحل كما في كل البلدان الأخرى. وأساس الحل يصنعه الأطراف الثلاثة: العائلة المالكة، والشيعه، والسنة، وفق نظام ملكي دستوري توافقي. لا أحد يستطيع اختزال الآخر، أو الإستفراد بالسلطة، أو العودة بالبلاد الى وضعها القديم، فذلك زمن مضى، وقد عصفت بالبلاد تحولات سياسية إصلاحية منذ مطلع الألفية يصعب التراجع عنها والتنكر لها.

يحاول مرصد البحرين لحقوق الإنسان في هذا العدد المتميز، وبسبب الأزمة التي مرتّ بها البحرين، سياسياً وحقوقياً واجتماعياً واقتصادياً، تجلية مواقف الأطراف الرسمية والمعارضة والشعبية والحقوقية تجاه الأزمة وسبل الخروج منها، مع ما يتضمّن ذلك من محاولة لمراجعة المواقف والسياسات وما ارتكب من أخطاء على أكثر من صعيد. لانزال الأزمة في البحرين يختلط فيها السياسي بالحقوقى بالإجتماعي بالإصلاحي المتدرج بالتشدد وغيره. وبسبب ذلك كان هناك غبش نحاول في العديد من المقابلات مع شخصيات فاعلة في هذا العدد توضيحه.

وقد أرسل المرصد العديد من الرسائل، وأجرى العديد من الإتصالات لوضع الآراء المختلفة في سياقها، وفي عدد واحد، حتى يتمكن المتابعون للموضوع الحقوقى المركّب على الأزمة السياسية معرفة الإتجاهات والأبعاد والتداعيات للأحداث الأخيرة، بما يوفرّ فرصة للطلول الوسطى، ويجنّب البحرين المزيد من التآزم والخسائر على صعيد الدولة والمجتمع.

ولقد كان المرصد حريصاً في الحصول على موافقات مبدئية بشأن المقابلات من الأطراف جميعاً، ولكن للأسف، فإن انشغالات العديد منهم منعتهم من الإجابة على أسئلتنا بعد الموافقة المبدئية، وأخصّ بالذكر هنا الشيخ علي سلمان أمين عام جمعية الوفاق الإسلامية؛ والدكتور حسن مدن، أمين عام جمعية المنبر الديمقراطي، وإن شاء الله نتمكن في المستقبل من إجراء المقابلات معهم.



الشيخ عبداللطيف آل محمود

الشيخ عبداللطيف آل محمود

مع المعارضة بشأن المهلكة الدستورية وضدّ أخذ الدولة الى الهجول

فيما يلي لقاء (المرصد البحرينى) مع فضيلة الشيخ عبداللطيف آل محمود، رئيس تجمع الوحدة الوطنية، حول الأوضاع الأخيرة في البحرين ورؤيته تجاهها.

المطالب كالتالي:

- ١/ تطبيق مفهوم المملكة الدستورية .
- ٢/ تعديل اختصاصات مجلس الشورى بحيث يكون مجلساً استشارياً فحسب.
- ٣/ التجنيس.

وعند هذه المطالب نحن نتفق مع المعارضة في دخول الحوار حول هذه القضايا. لكن هذه القضايا تطورت فيما بعد، وفي ٣/٣/٢٠١١، قدمت المعارضة ورقة حول رؤيتها للحوار مع الحكومة تتلخص في:

- ١/ إلغاء دستور ٢٠٠٢م.
- ٢/ الدعوة لانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد للبلاد.

فضيلة الشيخ، تقدمت المعارضة بمطالب الى الحكومة، فيما تأخرتم في (تجمع الوحدة الوطنية) في تقديم مطالبكم اليها، ما هي المطالب التي تتقاطعون فيها مع المعارضة، والأخرى التي تعترضون عليها، ولماذا؟

هناك فرق بين المطالب التي تقدمت بها المعارضة في أول دعوتها للاعتصام بتاريخ ١٤ / ٢ / ٢٠١١، وقد كانت تلك

- ٣/ أن يكون مجلس النواب منفرداً بكامل الصلاحيات التشريعية.
 - ٤/ حق الشعب في أن تكون له حكومة منتخبة.
- وأضافت المعارضة بأن من بين قضايا تهيئة الحوار:
- إقالة الحكومة .
 - وضع جدول زمني لا يقل عن أسبوعين، ولا يتعدى الثلاثة أسابيع

للوصول إلى إتفاقيات جذرية للأزمة؛ على ان يظل المعتمون في الشارع، وتتم هذه المطالب تحت ضغط الشارع.

وكان رأينا أن هذه المطالب هي مطالب تؤدي إلى الذهاب بالدولة إلى المجهول، وتدخل الدولة مرحلة من الفوضى والعنف بين المواطنين.

من جانبنا، قدمنا للحوار قضايا كثيرة، منها:

ألف - مفهوم المملكة الدستورية.

باء - التعديل الدستوري لدستور عام ٢٠٠٢م.

جيم - نظام المجلسين (السلطة التشريعية) من حيث الصلاحيات، وعدد الاعضاء، والعلاقة بين المجلسين، والدوائر الانتخابية، والإشراف على الانتخابات، والجهة المخولة بوضع اللائحة الداخلية للمجلسين.

دال - السلطة التنفيذية من حيث ترشيح رئيس الوزراء والوزراء، وصلاحيات السلطة التشريعية لقبول برنامج الحكومة، ومساءلة رئيس الوزراء والوزراء.

هاء - السلطة القضائية من حيث العلاقة بينها وبين وزارة العدل، وآلية تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، وشروط تعيين القضاة، والإستقلال المالي والإداري، وتطوير القضاء.

واو - العلاقة بين العائلة الحاكمة والدولة.

كما ضمنا القضايا التي طرح للحوار، قضايا سياسية، كالرقابة المالية والادارية، والتجنيس، وتطبيق قانون الذمة المالية، والحريات المدنية، وسيادة القانون، وكذلك قضايا تتعلق بالجانب التنظيمي للدولة من حيث دخلها، وأملاكها، والحفاظ على الثروة الوطنية، والعلاقة بين البلديات والمحافظات، وبين المجالس البلدية والجهاز التنفيذي لوزارة شؤون البلديات، وكذلك مجموعة من القضايا المتعلقة بالجانب المعيشي (اقتصادية - إجتماعية - معيشية) من حيث رفع الأجور والرواتب، والمعاشات للمتقاعدين، والإسكان، وتحقيق الضمان

الإجتماعي، ومعالجة البطالة، والفساد الأخلاقي والمالي والإداري، والفرز والإحتقان الطائفي. وبهذا يتضح ماذا نتفق عليه معهم (المعارضة).

لماذا تحوّل المشكل السياسي في البحرين إلى أزمة طائفية، ووصلت إلى الشارع البحريني.. إلى أين ستصل هذه الأزمة الطائفية وما هي آفاق حلّها؟

تحوّل المشكل السياسية في البحرين إلى أزمة طائفية، بسبب الروح العدائية التي ظهرت من الشحن الزائد من المعارضة الشيعية على أساس طائفي، ومحاولة المعارضة شل مفاصل الدولة الاقتصادية، وظهور النفس الطائفي بالاستيلاء على مركز السلمانية الطبي، ومنع الأطباء غير المنتمين إليهم من دخول المستشفى والعلاج على أساس طائفي. وأيضاً الإصطفاف الطائفي في المدارس، والهجوم على طلاب الجامعة، وقيام العصابات الإجرامية بالاعتداء على المواطنين والمقيمين، مما أثار هلعاً كبيراً في المجتمع، إضافة إلى وجود التعاون بين الدولة الإيرانية والمعارضة، حيث سخّرت أكثر من ٤ قنوات تلفزيونية لنقل وجهات نظر المعارضة، ونشر الأكاذيب بالإضافة إلى الإستقواء بحزب الله اللبناني. كلّ هذا حوّل القضية من مشكلة سياسية إلى مشكلة طائفية، خاصة بعد أن ظهر الإصطفاف الطائفي عندما أعلنت الدولة حالة السلامة الأهلية، وقدم عدد كبير من الشيعة القضاة والنواب بالمجلسين ومستشاري جلاله الملك استقالاتهم في وقت واحد. مما أظهر الأزمة على أنها ليست مطالب إصلاحية، بمقدار ما كان المطلوب هو إسقاط النظام، خاصة بعد إعلان عدد من الجمعيات المعارضة غير المرخصة بإعلان جمهورية إسلامية، وإعلان إسقاط النظام الملكي.

في المرحلة الحالية، انتهت المطالبات، وصارت الأولوية لفرض الأمن والأمان والاستقرار في البحرين.

نعتقد أن الأزمة سوف يتم احتواؤها خلال فترة محدودة لا تتجاوز مدة ٦ أشهر، إضافة إلى أن الدولة ستقوم بكثير من الإصلاحات المعيشية والإجتماعية والإقتصادية، ثم فيما بعد سوف تكون هناك حوارات حول التعديلات الدستورية.

المعارضة تطالب ب (الملكية الدستورية) وهذا المفهوم خضع لعدة تفسيرات وتعريفات، ما هو تعريفكم أنتم لهذا المفهوم، وأي شكل من (الملكية الدستورية) تعتقدون أنه يناسب البحرين؟

مفهوم (الملكية الدستورية) له تفسيرات وتعريفات وله تطبيقات أيضا في أكثر من دولة على مستوى العالم. ونعتقد أنه سوف يتم الإتفاق على الشكل المناسب للملكية الدستورية للبحرين. لا شك أن وجود الدستور، والحكم طبقا للقوانين الصادرة من المجلس التشريعي ركنان أساسيان للملكية الدستورية.

يأخذ البعض عليكم أنكم فضلتم الإنحياز للحكومة، وأن ليس هناك في الشارع السنّي معارضة تطالب بالإصلاحات السياسية، في حين كان البعض يأخذ على الشيعة انحيازهم المستمر للمعارضة، ما رأيكم في هذا؟

قام تجمّع الوحدة الوطنية بالمحافظة على الشريحة الكبرى من المجتمع البحريني، ويضمّ معظم الطائفة السنّيّة، ومعتدلي الطائفة الشيعية، وأتباع الأديان من المسيحيين واليهود، وطوائف إسلامية مثل البهرة. والشارع السنّي لم يكن له تواجد قبل ذلك، لأنه لم يكن يشعر بالحاجة إلى المعارضة من أجل المعارضة. وكان يرى ان المجلس التشريعي قادر على أن يحل كثيراً من القضايا الإصلاحية، لكن عندما رأى هذا الطيف الكبير أن المعارضة قد أصبحت تهدد وجوده، فقد تداعى لهذا التجمّع على أن يكون طرفاً مستقلاً تاماً يمثل على مائدة الحوار ليكون الحوار ثلاثياً (النظام، وأهل السنّة، والشيعة)

كأطراف أساسية، وبالتالي فإن تجمع الوحدة الوطنية ليس حكومياً، بل هو منحاز لمصلحة الوطن، ولا يعارض للمعارضة، وإنما يعارض لمصلحة الجميع، فموقفه أنه سيقف مع ما فيه مصلحة الوطن، ويخدم جميع المواطنين.

هناك اتهامات متبادلة تتعلق بالفشل في إدارة الأزمة السياسية بين الحكومة والمعارضة، وكل له مآخذ على الآخر في أدائه حتى هذه اللحظة. كيف تقيّمون أداء الحكومة وتعاطيها مع الأحداث من جهة، وكيف تقيّمون أداءكم في التجمّع الوطني؟

إن كان هناك من فشل في إدارة الأزمة، فإنه كان على التحقيق من جانب المعارضة التي دخلت الأزمة بروياً إصلاحية، وانتهت بمطالبات لإسقاط النظام، وقد فوتت على نفسها وعلى الوطن فرصة ذهبية للدخول في حوار مع أطراف الدولة (النظام، وتجمّع الوحدة الوطنية، وغيرها) لإدخال الإصلاحات التي يوافق عليها النظام استجابة للمطالب الشعبية. أما الدولة، فإنها قد أدارت الأزمة - فيما اتضح في النهاية - بطريقة كشفت حقيقة المعارضة، وعزتها أمام المجتمع المحلي بالبحرين والخليج على وجه الخصوص، وقد أوصلت هذه الطريقة إلى تضامن دول الخليج مع مملكة البحرين، وكذلك بعض الدول الأخرى التي كانت تؤيد المعارضة في بادئ الأمر.

أما تجمّع الوحدة الوطنية، فإنه قد ولد مع الأزمة، ويفضل من الله أعاد التوازن بين القوى الوطنية، حيث لم يكن في الساحة سوى المعارضة الشيعية والدولة، وقد كان التجمّع واضحاً وصريحاً ومحدداً في مطالبه.

أين موقعكم من موضوع الحوار مع الحكومة، وما هو المخرج من الأزمة الحالية بنظركم؟

لا زال موقفنا من الحوار أننا نطالب

بالإصلاحات الدستورية والسياسية والتنظيمية، غير أن تشدّد المعارضة، وفشل مخططهم، غير الأولويات. فبينما كان التجمّع مع التعديلات الدستورية، فإنه الآن مع فرض حالة السلم الأهلي. والمخرج من الأزمة الحالية يكون بالإستمرار في جميع الإصلاحات المطلوبة وعدم تأخيرها، وذلك لبناء دولة قوية تجمع شمل جميع الأطياف، وتمنع استغلال الضعف في أي جهة لإحداث فتنة جديدة.

أخذت الأزمة السياسية في البحرين منحى طائفيًا وخرجت عن إطارها المحلي إلى الإقليمي.. إلى أي حد عمقت التدخلات الإقليمية - التي يقول بها كثيرون - من الأزمة المحلية؟

لا شك ان الأزمة السياسية أظهرت التوجهات الطائفية التي كانت تريد إلغاء الآخر، واستنساخ ما حدث في العراق وما وصل إليه العراق من حدوث مجازر طائفية للآلاف المؤلفة من المواطنين العراقيين من السنة والشيعية، وهذا أدى إلى خروج الأزمة عن إطارها المحلي والإقليمي. كما أدت إلى فضح التدخل الإيراني في الأزمة البحرينية، وكذلك حزب الله اللبناني. وإن مراجعة كل طرف لمواقفه سيؤدي إلى علاج هذه الأزمة، ويعيد التعايش داخل البحرين، ويصحح العلاقات الإقليمية بين دول المنطقة.

ما هي توجهاتكم الشخصية كقائد لتجمع الوحدة الوطنية لرأب الصدع والدفاع عن حقوق المواطنين جميعاً؟

أحيلكم على خطبتي يوم الجمعة الموافق ٢٠١١/٤/١٥ والتي تضمنت دعوة إلى تدارس الأزمة التي مرت، وعلى جميع المستويات: القيادة الحاكمة، والشعب بجميع مكوناته ومؤسساته السياسية والدينية والمهنية. إننا بحاجة إلى دراسات معمقة تتناول الأسباب بكل

صراحة ووضوح، لا بقصد جلد النفس وتأنيبها، وإنما بقصد التوصل إلى ما يجب علينا تجنبه في حياتنا القادمة، فما مرّ بنا خلال الشهرين الماضيين لم تمر به البحرين طيلة تاريخها. نريد أن تدرس كل فئة وكل جماعة الوضع من تلقاء نفسها، وتركز على سلباتها قبل أن تركز على سلبات غيرها.

وقلت في الخطبة بأن هناك أسباباً بعضها من الحكومة وبعضها منّا، وبعضها من الذين أثاروا الفتنة، وبعضها من الساكتين وكانوا قادرين على أن يكون لهم دور ولكنهم لم يقوموا به. في هذه المرحلة التي نصر فيها على عودة الأمن، ونصر على محاسبة الذين تسببوا في هذه الفتنة، فإننا مع المحاسبة القانونية والجنائية، لكننا نعلنها صريحة أننا لا نسمح ولا نجز ولا نرضى عن أي تجاوز للحقوق، أو خروج على العدالة، ونحذر من أن يكون لروح الإنتقام مكانة في التحقيق مع المتهمين، أو أخذ البريئين بذنوب المجرمين والمسيئين. وأؤكد على هذا اليوم بعد أن توفي عدد من المقبوض عليهم أثناء التحقيق. نريد أن يتم التحقيق المحايد في أسباب وفاة هؤلاء، وندعو المسؤولين إلى أن يمكنوا الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المحايدين للاطلاع على الحقائق، وتتم محاسبة من تسبب في ذلك.

نقول وبكل صراحة أيضاً: إنه لا يجوز أن نضع جميع أتباع الشيعة الجعفرية في سلة واحدة، ونوجه لهم كلهم الإتهام، فإن ذلك من الجور والظلم، وربنا لا يظلم أحداً، ولا يجوز لنا أن نظلم أي بريء. ومن هذا الظلم أننا نرى منشورات توصل إلى بعض بيوت الشيعة تطالبهم بالرحيل عن سكنهم، وتهدد بقاءهم من غير ذنب ارتكبوه، وذلك لا نقره ولا نرضى به، ونرجو من إخواننا الذين يرسلون هذه الرسائل أن يكفوا عن هذا الفعل، وأن لا تأخذهم العاطفة، فيقعوا في ذات الخطأ الذي وقع فيه أصحاب الفتنة الذين لم يكونوا يريدون التعايش مع غيرهم.

حسن الشفيعي لـ (المرصد البحريني):

الوضع الحقوقي ضحية للإختلافات السياسية



حسن موسى الشفيعي

يستمتع لصوت العقل والحكمة والتروي؛ ومن كان مهتماً بالحفاظ على منجزات البلاد في الميدان الحقوقي تحديداً، فضلاً عن غيره، في الوقت الذي تعطلت فيه المؤسسات، والمرافق العامة، وارتفعت أصوات الأحقاد الطائفية، والتعبير عن المشاعر غير المسؤولة، وحيث تحكّم في الوضع صاحب الصوت الأعلى والأكثر تشدداً؟

في مثل هذه الظروف كان من الأولويات لدينا، وربما لدى غيرنا، استيعاب التطورات اليومية التي يجري في سياقها انتهاكات حقوق المواطنين. ومع أننا قمنا برصد الانتهاكات، وأصدرنا بعض البيانات في هذا الاتجاه، إلا أن حماستنا لم تكن كبيرة، خاصة وأن تأثيرها كان محدوداً في ترشيد الوضع، وكنا مهتمين بأن لا نزلق أكثر فأكثر إلى الهاوية بسبب الصدمات السياسية.

لقد جرت انتهاكات حقوق الإنسان - وبعضها لازال - في ظل أزمة سياسية مثلت مضخة تنتج لنا كل يوم انتهاكات متعددة. ومن البديهي أن نعمل وننصح بحل المشكل السياسي فهو الأساس عبر الحوار والتفاهم والسيطرة على مشاعر الشارع. ولكن للأسف فإن هذا لم ينجح.

ولكن المنظمات الحقوقية الدولية، كانت أكثر فاعلية ونشاطاً في إصدار البيانات. أليس كذلك؟

صحيح، ولكن هذه التغطية كانت تتعلق بحالات فردية، ولم تكن الصورة العامة للوضع موضع اهتمام كبير.

في سياق تغطية الأوضاع الحقوقية والسياسية في البحرين، ومن أجل المساهمة في فهم ما جرى من أحداث، وما يؤمل من حلول، كان للمرصد البحريني هذا اللقاء مع الناشط الحقوقي حسن موسى الشفيعي:

هناك غياب واضح للمنظمات الحقوقية المحلية عن ساحة الأحداث، بما فيها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ومرصد البحرين لحقوق الإنسان، وحتى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. هل من تفسير لهذا الغياب؟

أتفق معكم بأن حضور من ذكرت كان ضعيفاً، من جهة إصدار البيانات ومتابعة قضايا الانتهاكات، أو من جهة ترشيد الوضع حقوقياً في صلب الأزمة السياسية. وأتفق معكم بأن الصوت الحقوقي رغم ضعفه لم يلتفت إليه بسبب حجم وتسارع الأحداث اليومية، ما ترك المنظمات الحقوقية - من وجهة نظري - في وضع صعب من جهة ملاحقة التطورات، أو متابعة المسائل مع الجهات المسؤولة.

الأزمة السياسية وتطوراتها والأحداث المتلاحقة همّشت ما عداها من قضايا. وجرى ارتكاب المحظورات من الأطراف كافة إلى حد سقوط ضحايا من المتظاهرين وأخذ (أسرى!!) من رجال الأمن، فضلاً عن أمور بشعة أخرى من محاولات دس عديدة وقعت. ظهرت العديد من البشاعات، وكان صعباً ملاحقتها كلها بالبيانات التي بدت ضئيلة القيمة، فمن كان يريد أن

وكان من السهل ان تستخدم - في ظروف الأزمة - البيانات لصالح هذه الإتجاه أو ذلك. على أن تلك البيانات الحقوقية الدولية لم تعدل في السلوك، وتضاءل إهتمام المعنيين بها، بل - وهذا مؤسف - فإن الشعور العام لدى اللاعبين السياسيين كان يشير إلى أنهم لم يعطوا قيمة حقيقية لما يقوله الخارج الحقوقي، فضلاً عن الداخل. كان اللاعبون مهتمين بتحسين مواقعهم السياسية أكثر من أي أمر آخر. باختصار كان الوضع الحقوقي ولأزال ضحية للإختلافات السياسية.

أين يتجه الوضع الحقوقي الآن، بعد أن هدأت الأوضاع نسبياً، وعادت الحياة طبيعية، مع بقاء التعقيدات السياسية؟

دعني أعبر عمّا أرغب به وأتمناه وهو العودة إلى الأصول والثوابت التي تضمنها ميثاق العمل الوطني. بقدر ما نحتاج إلى القانون والنظام والهدوء،

نتمنى أن يشمل ذلك التزاماً بالمعايير والمبادئ الحقوقية التي وردت في الميثاق والدستور، وأن تتوقف الخروقات في هذا الاتجاه. وأتمنى أن لا نخسر منجزاتنا على هذا الصعيد في السنوات العشر الماضية، وأن تدبّ الحياة في مؤسساتنا الحقوقية الأهلية والرسمية. وأتمنى أن تكون هناك معالجة حكيمة وحصيفة لمرحلة ما بعد الإضطرابات، تراعي الضوابط الحقوقية.

لكن إن جئت على أرض الواقع، فلأزال الموضوع السياسي مسيطراً على الأذهان، ولأزال هناك شكاوى ومعلومات تردنا تتعلق بالعديد من التجاوزات للقانون، فضلاً عن وجود عدد من المتوفين في ظروف مختلفة.

معالجة مثل هذه الأمور من مسؤولية الحكومة بالدرجة الأولى، عبر المراجعة والتحقيق والتشديد على الإلتزام بالقوانين. هناك حاجة ماسّة الى التعامل مع القضايا الحقوقية بشفافية

"اللزمة السياسية توثل مضخة"

نتج لنا كل يوم انتهاكات متعددة،

وتحسين الوضع يبدأ بجلها عبر

التوافق والعودة الى الميثاق"

ومسؤولية أكبر. لا أحد يستطيع أن يغطّي على ما جرى. التسجيلات المصورة تابعناها نحن والمنظمات الحقوقية الأخرى، وهي تلزم الجهات المسؤولة التحقيق بمهنية فيها وفوراً، ومعاقبة المسؤولين عنها، واتخاذ اجراءات بعدم تكرارها في المستقبل.

ما نقوله هنا لا علاقة له بالسياسة ومجرياتها اليومية ولا بالمزايدات السياسية. إن احترام حقوق الإنسان يجب ان يكون من أولويات الأجهزة

التنفيذية، بل وكل جهة رسمية وغير رسمية. وحين نطالب بالتحقيق فيها لا نقصد التشهير ولا الإصطاف السياسي او الطائفي، وإنما ننظر الى المشاكل بروية حقوقية، وبتطلع بناء لتنفيذ ما جرى التوافق بشأنه في القوانين المحلية التي تكفل - الى حدّ كبير - احترام لحقوق الإنسان في حال تم تطبيقها. نحن نبحث عن حلول وفق معايير حقوق الإنسان، وما نصّت عليه القوانين المحلية وما ألزمتنا به أنفسنا من اتفاقيات دولية.

وماذا عن الضحايا الذين سقطوا من رجال الأمن أثناء أرائهم للواجب، وما بثّ من صور لدهس واختطاف وتعديات وتخريب؟

حتى هذه الأمور ننظر اليها من زاوية حقوق الإنسان لا من زاوية السياسة. فمن تعدّى على حقوق المواطنين يستحق الحساب والمعاقبة. نحن لا نستهن بالإخطاء التي ارتكبت والأرواح التي أزهقت من مدنيين ورجال أمن وعمال أجانب. احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها واجب بغض النظر عن هوية منتهكها ودينه ومذهبه وعرقه وقبيلته ووظيفته. لا نريد أن نفقد ما تبقى لدينا من احترام لحقوق الإنسان وما أنجزناه معاً طيلة السنين الماضية، فيذهب ضحية الطائفية أو المصالح السياسية أو التساهل أو التسييس.

ألم تساهم الجمعيات السياسية فيما وصلنا اليه من تدهور لحقوق الإنسان؟

بلى.. الجمعيات السياسية لم تأخذ على يد الشارع. لم تضبط تصرفاته. لم تبث ما يكفي من توجيه لاحترام الآخرين وممتلكاتهم وحقوقهم. صحيح

أن حجم الشارع كان أكبر من أن تضبطه وتسيطر عليه هذه الجمعيات، لكنها في نفس الوقت تتحمل مسؤولية في هذا الأمر، ولا يكفي القول انها كانت ضد هذا الفعل او ذلك. فما دامت أنزلت الناس الى الشارع، فهي مسؤولة بقدر ما عن تجاوزات المتجاوزين.

من غير المقبول أن نرى أخطاء الحكومة حقوقياً ونندد بتجاوزاتها ونعلن عن ضرورة محاسبتها ومعاقبتها، في حين نتغاضى عن الإنتهاكات التي مارسها أفراد من جمهور تلك الجمعيات، وإن كان حجم المسؤولية يختلف بين الحكومة والجمعيات، ولكن في النهاية فإن المسؤولية من حيث المبدأ واحدة.

هل ظهر في بيانات المنظمات الدولية

ما يشير الى الانتهاكات التي قامت بها أفراد وجماعات محسوبة على المعارضة؟

حسب اطلاعي لم أقرأ شيئاً من هذا. المنظمات الدولية غالباً ما تراقب وتتابع سلوك الدول، وهي تعتقد بأن انتهاكات حقوق الإنسان تجري في معظمها على يد الحكومات؛ اللهم إلا في حالات الصراع الأهلي، والإحتراب المسلح بين الحكومة ومعارضيه، فإنها تشير وتراقب سلوك تلك المعارضات. في الحالة البحرينية، وحسب متابعتي، أخذت تلك المنظمات الدولية بالصور والمعلومات الأولى للأحداث، وتأثرت بها، وأصدرت بياناتها. ولكن نظرتها لم تكن عميقة بما فيها الكفاية فتتنظر الى الإطار السياسي الذي كانت تجري فيه الأحداث. وقد أهملت بصورة واضحة التجاوزات التي جرت على يد جهات حُسبت على المعارضة المتشددة.

لكني هنا أود أن ألفت النظر الى أن هذه المنظمات الحقوقية تواجدت على الساحة البحرينية عبر زيارات عديدة

قامت بها أثناء الأزمة، وقد التقت بالمسؤولين وممثلين عن الجمعيات السياسية المعارضة، وكان يفترض ان يصلها من الحكومة أو غيرها معلومات عن تلك التجاوزات بغض النظر عن حجمها. هناك تجاوزات حدثت في مجمع السلمانية المركزي، وفي الجامعة، ومنع طلبة من الذهاب الى المدارس، أو الموظفين من الذهاب أعمالهم، وغير ذلك.

وماذا عن التحريض الطائفي؟

التحريض الطائفي يتعارض مع صميم حقوق الإنسان، ومع قوانين البحرين ودستورها. ولقد وقعنا في خضم الأزمة السياسية في المحظور مع الأسف، سواء كان الأمر بقصد أو بدون قصد. لقد بلغ التأجيج الطائفي حدوداً غير منطقية، وشمل المنطقة كلها وليس فقط البحرين. كانت القضية مطالب سياسية معتدلة، ثم ذهبت بعيداً الى حد إسقاط النظام، وقد تدخل الإعلام الخارجي والداخلي فأجج الحس الطائفي. وما يؤسف له أكثر، أن عدداً من المثقفين والنخب المعروفة بالإتزان والحكمة انساق في هذا الإتجاه، وداوت الشوارع بالذي هو الداء.. وهي بهذا لم تقدم عملاً طيباً يؤدي الى التئام الجراح والوصول الى حلول. تأجيج الطائفية يمثل دعوة الى حرب أهلية والى تمزيق المجتمع لسنوات طويلة قادمة. كما أن العنف يعتبر واحداً من أهم منتجات الطائفية لمن يريد قراءة التاريخ.

من المؤكد أن الطائفية لا تقدم حلاً للبحرين. لا يمكن للبلاد أن تنهض في انقسام طائفي، ولا يمكن لحقوق الإنسان أن تنتشي وتثمر إلا في ظل مجتمع مدني متسامح، وفي ظل ثقافة وطنية جامعة، وهوية وطنية جامعة، وهذا ما نريد من

العقلاء أن يقوموا به.

والأخطر في الموضوع الطائفي أن تنزلق أجهزة الإعلام - التي يفترض أن تكون حريصة على تعزيز اللحمة الوطنية وعلى لعب الدور الترشيدي والجامع لأهله - في إثارة الحساسيات الطائفية. مثل هذا العمل يجعل الإعلام جزءاً من المعركة وضحية لها، ويصعب عليه حينها - إذا ما فقدت الثقة به - أن يقوم بالدور المناط به في خدمة المجتمع بكل فئاته.

لكن لا أظنك تجهل التحريض الإعلامي الخارجي أيضاً، وحتى الغربي منه؟

لقد أشرت الى ذلك. ولكن الأخطر هو التحريض الداخلي لأن قراره بيدنا، وتأثيره مباشر علينا. وأيضاً يجب التفريق بين التحريض السياسي لفئة أو لشعب على حكومته كما تقوم بذلك بعض الفضائيات الخليجية، وبين التحريض الطائفي الذي يستثير المشاعر لتحقيق غايات سياسية. هذا الأخير، خطره أكبر واحتمالية العنف فيه أشد، ونتيجة على الصعيد الإجتماعي صاعقة ومدمة.

في الحالة البحرينية وجد

كلا النوعين من التحريض: السياسي والطائفي؛ الداخلي والخارجي. من التحريض السياسي الدفع باتجاه تبني مطالب إسقاط النظام، والإستهانة برموزه ومؤسساته، وعدم القبول بالحدود المعقولة في التحرك كما في المطالب، وهو ما أدى في النهاية الى الخروج من دوّار اللؤلؤة والى محاصرة المرفأ الإقتصادي، وقطع الطرقات السريعة، بل والوصول الى مراكز الحكم والقصر الملكي. هذا نتج من التحريض السياسي أكثر من غيره، وهو

من التحريض الداخلي أكثر من كونه خارجياً.

حدثت تجاوزات من وسائل الإعلام المحلية كجريدة الوسط أليس كذلك؟

قبل أن أتحدث عن جريدة الوسط، دعني أذكر بأن وسائل اعلامية غربية اشتكت من القيود الرسمية في تغطية الأحداث. حدث هذا مع مراسل رويترز مثلاً، ومع البي بي سي، والسي إن إن، وآخرين. الإجراءات التي اتخذت بحق هذه الوسائل الإعلامية لم تكن متوقعة من بلد مثل البحرين المعروف بانفتاحه الإعلامي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي. تستطيع أن تقول لي بأن ما جرى كان في ظروف غير طبيعية سياسياً واجتماعياً. إذا كان كذلك، فعلياً ان نعود الآن لوضعنا الطبيعي السابق بثقة واطمئنان، وأن نفتح

"الشعور العام لدى اللاعبين السياسيين

يشير الى أنهم لم يعطوا قيمة حقيقية

للنظرات الحقوقية، وكانوا مهتمين

بتحسين هواقعهم السياسية"

أبوينا ونوافذنا لكافة وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان الدولية كما كنّا نعمل من قبل.

أما موضوع الوسط، فهي صحيفة يمكن اعتبارها أنها (المولود الشرعي للإصلاحات). فهي ولدت في بداية الإصلاحات وبسببها؛ وكانت البحرين كمجتمع بحاجة اليها لتعبّر عن آراء مختلفة وشجاعة الى حدّ المغامرة أحياناً. لم تكن الوسط - في نظري - تعاني من إرث الماضي كالصحف الأخرى التي ولدت في ظروف مختلفة، وبالتالي لم

تكن تحفل كثيراً بالقيود. ومن المؤكد ان انطلاقا الوسط رفعت سقف الحريات لدى الصحافة البحرينية كلها، لأنها كانت تمثل الحد الأقصى.

لقد قيل أن وجود جريدة كالوسط ضرورة للبحرين اجتماعيا وسياسياً ونفسياً وديمقراطياً. وهذا صحيح. ولكن هذا لا يلغي حقيقة أنها ارتكبت أخطاء مهنية كثيرة، ربما بسبب التساهل في الإدارة، ما جعل البعض ينظر إليها وكأنها صوتٌ للتحريض والتشدد.

دعنا من الماضي والحاضر، ولنقرأ المستقبل: ما هو المخرج للوضع الحالي؟

في ظنّي أن الأحداث بدأت بخطأ وانتهت بخطئين. بدأت بخطأ مواجهة التظاهرات التي أدت الى مقتل متظاهرين؛ وقد وصف ولي العهد ذلك بالمأساة، وأعلنت البحرين حداً رسمياً. وهناك خطأ المعارضة المعتدلة التي تلكت في الحوار واستنفذت الوقت، وربما وضعت بعض الشروط التي يمكن تصنيفها بأنها غير واقعية. وانتهى الأمر بخطأ قاتل من قبل المعارضة المتشددة التي خرجت من دوار اللؤلؤة وحاصرت مبان رسمية، وقطعت الشوارع العامة، وحاولت فرض العصيان المدني.

في الخطأين الأول والثالث يفترض أن تكون هناك محاسبات بعد التحقيق. أما الخطأ الثاني فلا حل له إلا بالعودة الى الحوار، وهو ما فتننا ندعو اليه، وفق المبادئ التي وضعها ولي العهد، ليصار لاحقاً الى ما يشبه ولادة سياسية جديدة وفق مبادئ ثلاثة: (ملكية/ دستورية/ توافقية). الحلول التوافقية أقرب الى العدالة، والى تلبية مطالب الجميع. لكن هذا يستدعي التنازل، فلا أحد سيحصل من خلال الحوار على كل ما يريد؛ كما لا أحد يستطيع أن يستأثر

بالسلطة ومنافعها.

لماذا لم تقبل المعارضة عروض الحوار، رغم أن الحكومة وعدت صراحة بمزيد من الإصلاح السياسي؟

هناك أسباب عديدة: أولها عدم الثقة بين الطرفين الرسمي والمعارض؛ وخشية الأخير من أن الحوار قد لا يخرج بنتائج تلبي الحدود الدنيا لمطالبه، لهذا وضع شروطاً مسبقة بسقف عال، وأظهر تمنعاً. وهناك سبب ثان، وهو عدم توافر الأجواء المناسبة، حيث انقسام الشارع المعارض، وسيطرة التشدد على قسم منه، حيث أخذته الى أبعد الحدود، وكان

يرفض أي حوار، واستخدم المتشددون كل الوسائل لمنع الحلول السياسية وإفشال لغة التصالح والهدوء. ولعلي أضيف سبباً ثالثاً، وهو بروز الشارع السني كقوة في المعادلة السياسية، بحيث تعددت الأطراف وتوسعت المطالب، وقد خشي الشارع السني من أن ينتج الحوار تعديلات وقرارات تكون على حساب مصالحه وتغفل مطالبه الخاصة. من هنا كان دقيقاً القول بأن هناك حاجة الى (التوافق) أي الى تعديلات سياسية توافقية.

ماذا تقصد بالنظام (الملكي/ الدستوري/ التوافقي)؟

المقصود: أن النظام السياسي هو نظام ملكي، أي ان العائلة المالكة بحكم استفتاء سنة ١٩٧١، واستفتاء ميثاق العمل الوطني ٢٠٠١، تلعب دوراً مركزياً في الحياة السياسية، وهذا من الثوابت الدستورية. كما يفترض أن تلعب العائلة المالكة دور المرجعية

الذي يحفظ التوازن الاجتماعي والسياسي، ويحرص على مصالح الفئات الاجتماعية كافة، عبر تساميه على انتماءاتها، ويوازن بينها، فلا تطغى إحداها على الأخرى، ما يعني أنها تمثل قوة حيادية لا يفترض أن تحسب على هذه الفئة أو تلك، وإلا اختل الميزان.

من جهة أخرى، يفترض أن يجري التوافق على تعديلات في هيكلة النظام السياسي وفق الحوار والمبادئ السبعة التي عرضها ولي العهد. والمسألة الأخرى، هي التوافق بين الشيعة والسنة. إن المجتمعات المتنوعة ثقافياً بحاجة الى توافق داخلي بين مكوناتها

"الهجتهات المتنوعة ثقافياً بحاجة الى توافق داخلي بين مكوناتها الأساسية، وهناك حاجة لمساهمة كل القوى في صناعة مستقبل البحرين السياسي"

الأساسية، وهذه بديهية فيما أظن. ليست القضية تتعلق بمجرد الدعوة للإصلاح السياسي، وإنما أيضاً بمدى مساهمة الفئات المجتمعية فيه؛ ومدى مراعاة المنتج السياسي لمصالح مختلف الفئات ونجاحه في تهدئة هواجسها.

لا يمكن بناء نظام سياسي مستقر يتجاهل مصالح ومخاوف الفئتين. يمكن لكل جهة أن تطالب بما تشاء، ولكن في النهاية يجب أن يتفق الجميع على تلك المطالب باعتبارها تمثل ليس فقط الغالبية من الشعب، بل وايضاً تمثل التنوع والتعدد في المجتمع، بحيث يشعر المتنوعون جميعاً بأنهم شاركوا في صناعة مستقبلهم، وأن لا حلول قد فرضت عليهم.

توضيحات رسمية بشأنها:

بواعث قلق منظمات حقوق الإنسان

العمل الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، ومركز القاهرة لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، إضافة لما صدر عن المفوضة السامية لحقوق الإنسان، والخبراء المستقلين التابعين للأمم المتحدة، واللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان، والبرلمان الأوروبي. الجدير بالذكر أن بعض هذه المنظمات مثل هيومان رايتس ووتش وأمنستي انترناشيونال سُمح لها بإجراء زيارات ميدانية إلى البحرين إبان الأحداث.

في هذه التغطية، حاولنا أن نحصر ما جاء في بيانات تلك المنظمات الدولية، وما تقترحه من توصيات؛ كما حاولنا بقدر الإمكان أن نعرض وجهة النظر الرسمية من خلال تصريحات المسؤولين.

حسب فهمها ومعلوماتها التي حصلت عليها من حضورها المباشر في البحرين أو عبر تواصلها العام، شكلت المنظمات الحقوقية صورة سياسية وحقوقية عن الوضع البحريني، تقترب أحياناً من ملامسة الواقع، وتبتعد في أحيان أخرى عنه، إما لمبالغة في المعلومات أو خطأ فيها. هذه المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان أصدرت عدداً من البيانات - التي تعكس وجهة نظرها - حول الأحداث التي شهدتها البحرين منذ فبراير ٢٠١١. وشملت هذه المنظمات لجنة حماية الصحفيين، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، ومنظمة الخط الأمامي، ومنظمة مراسلون بلا حدود، وبيت الحرية، والفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان، و IFEX، ومنظمة

بواعث القلق

أشارت المنظمات الدولية والإقليمية وهيئات الأمم المتحدة إلى بواعث قلق كثيرة وانتهاكات متعددة لحقوق الإنسان إبان الأحداث في البحرين شملت الآتي:

- مقتل ١٨ شخصاً على الأقل من المتظاهرين، وإصابة ما يربو على ٢٠٠ شخصاً، بعضهم بجراح شديدة الخطورة، منذ الهجوم على المتظاهرين في ١٤ فبراير/شباط.
- الأساليب القاسية التي استخدمتها قوات مكافحة الشغب البحرينية خلال الإحتجاجات المطالبة بإصلاحات سياسية.
- استخدام قوات الأمن البحرينية للقوة المميتة بشكل غير قانوني ضد المتظاهرين المعارضين للحكومة.
- استخدام الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي، والرصاص الحي ضد المحتجين السلميين في البحرين خاصة في دوار اللؤلؤة بالمنامة.
- إرتداد البحرين سريعاً إلى حالة الدولة البوليسية التي كانت عليها في تسعينيات القرن الماضي.
- القبض على مئات الأشخاص أو إيداعهم السجن لمشاركتهم في الإحتجاجات.
- تعرّض المدافعين عن حقوق الإنسان الذين قاموا بدور في تنظيم

- المظاهرات و/ أو مراقبتها، لخطر الاعتقال أو التوقيف التعسفي.
- تعرّض عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين كانوا يقومون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينهم أعضاء في جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، ومركز البحرين لحقوق الإنسان؛ إلى الاعتداء خلال هجمات شنتها دون تمييز قوات الشرطة، استهدفت أفراداً كانوا يشاركون في الاحتجاجات.
- استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان جاء كنتيجة مباشرة لعملهم المشروع والسلمي في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ونشر أنبائها، وأن حملة التعقب العنيفة ضد المحتجين السلميين إنما هي جانب من محاولات تتعمد التضيق على حريتي التعبير والتجمع في البحرين، من خلال العنف والمضايقات.
- هناك بواعث قلق بشأن السلامة الجسدية والعقلية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يقومون برصد الاعتداءات التي تستهدف المحتجين.
- فرض السلطات قيوداً مشددة على حرية التعبير، وإغلاق مواقع إلكترونية تنتقد السلطات، وإيقاف مطبوعات معارضة عن الصدور.
- ممارسة التهيب والعنف ضد الصحافيين للحيلولة دون التغطية الإعلامية للمظاهرات.
- إصدار النائب العام العسكري القرار رقم ٥ للعام ٢٠١١ في ٢٨ آذار/ مارس والذي يحظر بموجبه النشر بشأن التحقيقات التي

- على الحكومة البحرينية أن تُنشيء - وعلى الفور - لجنة مستقلة مُكلفة بالتحقيق في استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين السلميين، وفي أقوال المتظاهرين، الذين كشفوا عن التعرض للإساءات أو التعذيب إثر القبض عليهم.
- ضرورة فتح تحقيق مستقل لكشف الوقائع، وخاصة إذا ما كان مستوى القوة المستخدم من جانب الشرطة مبرراً.
- دعوة السلطات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد المسؤوليات في ارتكاب هذه الجرائم ولضمان احترام الحق في التظاهر سلمياً
- الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين الذين تم احتجازهم بشكل مخالف للقانون. وكذلك الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن نشطاء المعارضة والمهنيين الطبيين الذين اعتقلوا في مارس/ آذار، الذين تعتبرهم منظمة العفو الدولية بشكل خاص من سجناء الرأي.
- إن أهالي البحرين ممن يشعرون بأن كرامتهم قد امتهنت يطالبون بالتغيير، مثلهم مثل شعوب المنطقة الأخرى. ويتعين على السلطات ان تستمع إلى دعواتهم، بدل أن ترد عليها بالعنف.
- دعوة حكومة البحرين إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان أن يكون المتظاهرون بشكل سلمي ممن يمارسون حقهم في حرية التعبير والتجمع في حماية القانون، وأن تتماشى المهام الشرطة مع المعايير الدولية للممارسات الفضلى في هذا الشأن.
- القيام على الفور بوضع حد لجميع الاعتداءات وصنوف المضايقات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والمحتجين السلميين في البحرين.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان السلامة الجسدية والعقلية للمدافعين عن حقوق الإنسان والأفراد الذين يرغبون في ممارسة حقهم المشروع في حرية التعبير والتجمع، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وضمان احترام هذه الحقوق.
- ضمان أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظماتهم في البحرين قادرين - في جميع الأحوال والظروف - على القيام بعملهم المشروع في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الملاحقة، وفي حرية من كل تقييد ومضايقة، بما في ذلك المضايقة القضائية.
- دعوة السلطات البحرينية إلى السماح للأطباء بمعالجة المصابين، ومطالبة الحكومة بأن تحقق فوراً في التقارير الخاصة بالقبض على مسعفين من مسرح الأحداث.
- باعتبار أن البحرين دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن عليها حماية وتعزيز حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والحق في التجمع السلمي. كما ينبغي على البحرين الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية الخاصة باستخدام القوة والأسلحة النارية، وتنص على أنه لا يمكن اللجوء للقوة المميتة إلا في حالة كونها لا مفر منها لحماية الأرواح، ويجب ألا تُمارس إلا مع ضبط النفس وبشكل متناسب مع الحدث. المبادئ تطالب الحكومات أيضاً بـ "ضمان أن الاستخدام المتعسف أو المسيء للقوة والأسلحة النارية من قبل قوات إنفاذ القانون يُعاقب عليه كجريمة بموجب قوانين الدولة".
- دعوة البحرين لضمان الحماية الفورية لجميع العاملين الصحيين والطبيين الذين يعتنون بضحايا العنف، والحماية الكاملة لحق

- تجريها النيابة العسكرية والمتعلقة بحالة السلامة الوطنية في الصحف وجميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة؛ واستغلال هذا القرار حصراً لتقييد حرية التعبير وحرية الصحافة، ومن ثم فرض تعميم إعلامي على انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.
- تواصل الإعتداءات على الصحفيين الذين يغطون التظاهرات المناهضة للحكومة، حيث تعرّض صحفيون لاعتداءات واعتقالات، وتمت إعاقتهم عن القيام بعملهم في البحرين. كما عمدت السلطات إلى إبطاء سرعة خدمات الإنترنت وقامت بحجب مواقع إلكترونية.
- ممارسة العنف والرقابة ضد الصحفيين من أجل إيقاف التغطية الإخبارية للاضطرابات السياسية.
- ممارسات التمييز المناهضة للعمل النقابي بحق قادة وأعضاء الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، خلافاً لإتفاقيات منظمة العمل الدولية، ما يشكّل انتهاكاً للحقوق الأساسية للعمال البحرينيين.
- اعتقال النشطاء الحقوقيين والأطباء الذين يجاهرون بالحديث عن الانتهاكات.
- الهجمات على العاملين الصحيين، واعتراض سبيل حركة سيارات الإسعاف.

توصيات المنظمات الحقوقية الدولية

- لمعالجة الأوضاع المتردية لحقوق الإنسان في البحرين منذ فبراير/ شباط ٢٠١١، أوردت المنظمات الدولية والإقليمية عدداً من التوصيات للخروج من الأزمة الإنسانية التي يتعرض لها المتظاهرون سلمياً والصحفيون والعاملون في الحقل الصحي والمدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين. وجاءت تلك التوصيات شاملة وعملية، نذكر منها ما يلي:
- على السلطات البحرينية مباشرة تحقيق وافٍ في مقتل ١٨ شخصاً على الأقل، سقطوا قتلى أثناء الحملات العنيفة التي واكبت الاحتجاجات منذ ١٤ فبراير/ شباط ٢٠١١، وتوقيف رجال الشرطة المتورطين في عملية إطلاق النار عن العمل، والتأكيد على قوات الشرطة بأنه لن يتم التهاون مع الاستخدام المفرط للقوة.
- أن يشمل الإصلاح السياسي في البحرين إجراء تحقيق فوري وشفاف ومستقل بشأن العنف الذي بادرت به الحكومة والذي أودى بحياة عدد من المتظاهرين وإصابة المئات، مع جعل ما يتوصل إليه التحقيق علنياً، وتقديم من تثبتت مسؤوليتهم إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية.
- دعوة الحكومة البحرينية إلى ضمان إجراء تحقيقات وافية في مزاعم التعذيب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها قوات الأمن.
- على السلطات البحرينية أن تعمل على الفور على ضبط شرطة مكافحة الشغب وأن تجري تحقيقاً مستقلاً في الأحداث التي وقعت لتحديد المسؤوليات في ارتكاب هذه الجرائم ولضمان احترام الحق في التظاهر سلمياً.

جميع من يعانون من الإصابات في الحصول على الرعاية الطبية المناسبة.

- دعوة السلطات إلى مباشرة تحقيق مستقل وواف في الإعتداءات على العاملين الصحيين والطبيين، وفي اعتراض سبيل حركة سيارات الإسعاف، وتقديم من تتبين مسؤوليتهم عن ارتكاب هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى ساحة العدالة.
- تمكين الأطباء والممرضين والمساعدين الطبيين وغيرهم من العاملين الصحيين والطبيين من القيام بمسؤولياتهم المهنية في تقديم المساعدة الطارئة وغيرها من أشكال العناية الطبية، دونما تمييز، إلى من لحقت بهم إصابات، ومن توثيق هذه الإصابات والإبلاغ عنها دون تدخل أو خشية من الانتقام.
- إعلان البحرين القانون العرفي (السلامة الوطنية) في ١٥ مارس/ آذار لا يغير من مسؤولية السلطات وقوات الأمن المتمثلة في الالتزام بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وبالتالي فإن الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة وفي كل الظروف يجب أن تتطابق ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- دعوة السلطات البحرينية لإيجاد إجابة سلمية، من خلال الحوار السياسي، لتطلعات الشعب المشروعة وعلى الوفاء بالتزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية مرافق الرعاية الصحية والسماح لمعالجة الجرحى.
- كفالة الحق في الاحتجاج السلمي واحترامه، وتوفير الحماية للمتظاهرين السلميين في وجه استخدام القوة المفرطة من جانب الشرطة أو العنف من قبل آخرين.
- ضمان عدم استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين مرة أخرى في البحرين.
- احترام وحماية الحق في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وضمان تمكين جميع منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بعملهم دون تدخل سياسي أو عراقيل.
- إيفاد بعثة رفيعة المستوى من منظمة العمل الدولية إلى البحرين في أقرب وقت ممكن سعياً إلى التفاوض مع الحكومة، ومنظمات العمال، وأصحاب العمل، وذلك لمعالجة الممارسات المناهضة للعمل النقابي المبلّغ عنها، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بين المكونات الثلاثة باعتباره السبيل الأضمن لخروج البحرين من هذه الأزمة.
- تكثيف جهود الحوار الذي بوشر به بين حكومة مملكة البحرين وفعاليات المجتمع الأساسية، بما في ذلك منظمات العمال وأصحاب العمل.
- دعوة الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى الوفاء بواجبها - على وجه السرعة - في التحقيق في الإدعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة البحرين، والتصدي لتلك الانتهاكات، واتخاذ إجراءات تمنع حدوثها.

توضيحات رسوية

استقينا الردود الحكومية من خلال المقابلات المنشورة العامة؛ وفيما يلي بعض التوضيحات التي رصدتها (مرصد البحرين لحقوق

الإنسان) مما نشر في الإعلام البحريني، والتي تبين الرؤية الرسمية فيما يتعلق ببواعث القلق لدى المنظمات الحقوقية الدولية:

١/ توضيح من وزيرة التنمية الإجتماعية، المسؤولة عن ملف حقوق الإنسان (تلفزيون البحرين، ١٣/٤/٢٠١١):

- العمل بالدستور والقانون لم يتوقف في حالة السلامة الوطنية، والبرلمان مازال يعمل.
- مملكة البحرين انضمت إلى غالبية المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وأهمها العهدين الدوليين لحقوق الإنسان.
- دستور مملكة البحرين أعطى ضمانات لحقوق الإنسان، والقوانين في المملكة تقدم ضمانات لحقوق الإنسان وكثير من تلك القوانين صدرت انطلاقاً من الميثاق والدستور ومن خلال السلطة التشريعية التي تمثل الشعب مثل قانون التجمعات.
- يتم تدريب رجال الأمن والشرطة ومفتشي وزارة الصحة ووزارة العمل على قضايا حقوق الإنسان.
- لم تمنع البحرين أي من المنظمات الدولية من القدوم إليها، ونقوم بترتيب جميع اللقاءات التي تحتاجها مع الجهات الحكومية، بمن فيهم وزراء، والآن لدينا لجنة تنسيقية لترتيب لقاء لهم مع كل الجهات الحكومية في جلسة واحدة وليسألوهم كما يشاءون وحتى بإمكانهم القيام بزيارات ميدانية.
- بعض تقارير المنظمات تكون أحياناً إيجابية نوعاً ما؛ لكن غالبيتها لم تكن إيجابية تماماً. نهنأ المنظمات بأن المدافع عن حقوق الإنسان يجب أن يلتزم بالمهنية التي قدم من أجلها، وألا يكون لديه تحيز، وأن يستمع لكل الأطراف.
- سُمح لمنظمة "هيومان رايتس ووتش" بعقد اجتماعها الإقليمي في البحرين، في حين أنه لا توجد دولة سمحت لها بعقد مثل هذا الاجتماع في المنطقة.
- خلال لقاءاتي في جنيف مع المفوضية السامية سألت: هل تستوثقوا من المعلومات عن البحرين، لاسيما أن حكومة البحرين كانت في اتصال دائم بمكتبهم وأبلغتهم أنه عندما تأتي معلومات عن البحرين وقبل إصدار بيانات عليهم أن يستوثقوا منها بالإتصال بحكومة البحرين، وبناء عليه يمكن إصدار بيانات صحيحة، ولكن للأسف لم يكن هناك تواصل من هذا النوع.
- البحرين ظلمت من جانب الإعلام الدولي لعدم توثيق الكثير من المعلومات، وكذلك من جانب المنظمات الدولية التي استقت معلوماتها عبر البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث تأخذ تلك المعلومات على أنها دقيقة.
- لا نطلب من المنظمات الحقوقية أن تكون متحيزة في تقاريرها إلى الحكومة، وإنما نطلب منها فقط أن تكون عادلة. بعض الذين يعملون في تلك المنظمات الدولية لا يتمتعون بالحيادية التي يفترض أن يكونوا عليها، وقد يكون لديهم أجندات سياسية.
- نحن نحترم المنظمات الدولية ولكن بالمقابل عليها هي أيضاً التأكد من مصداقية من يرسلون إليها المعلومات عن البحرين. وقد أسسنا مؤخراً مكتب حقوق الإنسان ليكون معنياً بالملفات

والنداءات التي تأتيها منها، وإعداد التقارير عن حقوق الإنسان من الجانب الحكومي.

٢/ رد وزير العمل البحريني على مدير عام منظمة العمل الدولية خوان سومافيا، فيما يتعلق بأوضاع العمال والنقابات في ظل ما شهدته البحرين مؤخراً من أحداث (نشرت رسالة الوزير في الصحافة المحلية في ٢٠/٤/٢٠١١):

- حكومة مملكة البحرين، ممثلة في وزارة العمل، أولت احترام معايير العمل الدولية عموماً والحريات النقابية خصوصاً اهتماماً خاصاً إذ حرصت المملكة على توافق التشريعات الداخلية مع معايير العمل الدولية، وتمت الاستعانة بخبراء المنظمة عند وضع العديد من التشريعات العمالية وفي مقدمتها قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢، وقانون التأمين ضد التعطل الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٦، ومشروع قانون العمل في القطاع الأهلي المعروض حالياً أمام السلطة التشريعية وغيرها.
- حول معايير العمل الدولية الخاصة بالحريات النقابية في التشريع الوطني ذكر وزير العمل في رده أن المشرع في قانون النقابات العمالية أنف الذكر، قد سمح بتكوين النقابات العمالية والانضمام إليها بدون ترخيص، دفاعاً عن مصالح أعضائها المهنية، إذ يكفي لتكوين أية منظمة نقابية (نقابة - اتحاد نقابي) إيداع أوراق تأسيسها لدى الجهة الإدارية المختصة، كما قرر أن حل المنظمة النقابية أو مجلس إدارتها يكون اختيارياً عن طريق جمعيتها العمومية غير العادية، أو عن طريق القضاء، إذا ارتكبت فعلاً من الأفعال المحظورة الواردة بالمادة (٢٠) من هذا القانون.
- حكومة البحرين سعت إلى توفير كل الأطر الداعمة لبيئة حوار اجتماعي فعال بين أطراف الإنتاج (الحكومة، العمال، أصحاب الأعمال) تجسد في إشراك ممثلي العمال وأصحاب الأعمال في عضوية مجالس إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، وهيئة تنظيم سوق العمل، وصندوق العمل (تمكين).
- قامت حكومة البحرين باتخاذ خطوات ملموسة ومحددة في مجال منع التمييز عبر تصديقها على اتفاقية العمل الدولية رقم (١١١) لسنة ١٩٥٨ الخاصة بالتمييز في الاستخدام والمهنة، ومساواة جميع فئات العمال في حقوقهم ضمن قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته.
- بشأن دعوة الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى الإضراب العام بمناسبة الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد، بادرت الوزارة منذ اللحظة الأولى إلى توزيع بيان وتقديم الإيضاحات المتكررة وبيان حقيقة هذا الإضراب، والآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن امتناع العمال عن العمل، ولاسيما في المنشآت الحيوية التي يؤدي توقف العمل فيها إلى اضطراب في سير الحياة العادية لجمهور المواطنين أو جزء منهم، مثل المؤسسات التعليمية والصحية والكهرباء والماء وغيرها من المنشآت الحيوية الأخرى.
- لا يوجد في القانون ما يسمى (الإضراب العام)، وهو في حقيقته

- إضراب سياسي غير مشروع، ذلك أن الإضراب المشروع هو الإضراب المهني الذي يمارسه عمال صاحب العمل لحمله على إجابة مطالبهم المهنية. مثل زيادة الأجور أو تحسين ظروف العمل أو تخفيض ساعات العمل. وقد حددت المادة (٢١) من قانون النقابات العمالية ضوابط ممارسة العمال لحق الإضراب المهني، حيث حصرتها في أربع ضوابط هي: موافقة الجمعية العمومية غير العادية للمنظمة النقابية على إعلان الإضراب، وإخطار صاحب العمل بعزم العمال على التوقف عن العمل قبلها بخمسة عشر يوماً، وعدم جواز التوقف عن العمل إذا كان النزاع العمالي معروفاً على التوفيق والتحكيم، وعدم جواز الإضراب في المنشآت الحيوية المحددة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦.
- الإضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد العام يمثل مخالفة صريحة لجميع الضوابط القانونية التي حددتها المادة (٢١) من قانون النقابات العمالية، علماً بأن الإضراب كانت له بعض التبعات السياسية والأمنية والاقتصادية، لذا فقد بادرت بعض الشركات التي تضررت اقتصادياً من امتناع عمالها أو جزء منهم عن العمل تنفيذاً لهذا الإضراب باتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه بعض العمال إعمالاً لسلطتها التأديبية التي كفلها لها القانون والأنظمة المطبقة، ومن حق أي عامل يتعرض لجزاء تأديبية أن يتقدم بشكوى عمالية إلى الوزارة للتأكد من سلامة تطبيق القانون وعدم تعرضه للفصل التعسفي، وفي حالة تعذر التسوية الودية يحال الأمر إلى القضاء تطبيقاً للمادة (١١٠) من قانون العمل في القطاع الأهلي.
 - تؤكد البحرين على ترحيبها المستمر بالتعاون الإيجابي مع المنظمة الدولية، على أن يتم التركيز والتعاون المستفيضة على إنضاج وتطوير العمل النقابي، وبيان سبل تركيزه على غاياته الأساسية في حماية الطبقة العاملة بعيداً عن المنزلقات السياسية الفئوية، وبعيداً عن المخالفات القانونية التي تؤثر سلباً على سير وتطور التجربة النقابية في البحرين، حيث أثبتت التجربة الحاجة الماسة إلى تعميق ثقافة ومبادئ العمل النقابي، إضافة إلى زيادة القدرة على إجراء المفاوضات الجماعية والاستفادة من جهود منظمة العمل الدولية في بناء وتعزيز القدرات المؤسسية لدى العمال وأصحاب الأعمال.

٣/ توضيح وزير الخارجية:

- العقوبات المتخذة بحق عدد من البحرينيين عبر فصلهم من وظائفهم، بسبب مشاركتهم في الإحتجاجات الأخيرة، ليس لها طابع انتقامي أو طائفي، وإنما هي إجراءات ضد أشخاص هددوا الأمن الوطني (١٩/٤/٢٠١١).
- لن نحلّ الوفاق ونحن لا نطلب حلّ الوفاق، جمعية الوفاق ستبقى ونريد أن نرى الوفاق شريكاً للمستقبل (١٩/٤/٢٠١١).
- مسيرة الإصلاح والتطوير في مملكة البحرين والتي بدأت منذ عشر سنوات مستمرة ولن تتوقف. التحديات لن تزيدنا إلا إصراراً على مواصلة البناء والعمل، وترسيخ الحياة الديمقراطية، وتحقيق المزيد من المكتسبات (٢٠/٤/٢٠١١).

تقرير: البحرين.. أزمة حقوق الإنسان

AMNESTY INTERNATIONAL

BRIEFING PAPER

Bahrain: A Human Rights Crisis
21 April 2011

AI INDEX: MDE 11/019/2011

Bahrain today is a country caught in the grip of a spiralling political and human rights crisis. Since 16 March, when the government sent in its army and security forces to storm the Pearl Roundabout area for a second time and clear it of protestors, the small Gulf state has witnessed an intensifying cycle of human rights violations. These include large-scale arbitrary arrests of government critics, opponents and protestors, allegations of torture and other ill-treatment of detainees, at least four of whom have died in custody in suspicious circumstances since the beginning of April, and the use of excessive, including lethal, force by the security forces. Hundreds of state and other employees have been dismissed from their jobs, apparently because of their involvement in or support of the protests, and there is a pervasive climate of fear and signs of an increasing sectarian divide between the minority Sunni Muslim community, which holds the reins of power, and a Shi'a Muslim majority many of whose members consider themselves to be discriminated against and disadvantaged. Meanwhile, foreign migrant workers, notably from the Indian sub-continent, complain that they have been targeted for attack by elements within the Shi'a community and Bahrainis who support the government claim that its clampdown on the opposition and the protests was necessary to "pull Bahrain from the abyss".



والركل بالأحذية الثقيلة، والضرب بهراوات خشبية، وفي بعض الحالات استخدام الصدمات الكهربائية. واستشهدت المنظمة بعدد من شهادات ضحايا تعرضوا للتعذيب. كما انتقد التقرير استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة والمميتة. كما أشار التقرير إلى طرد مئات من الموظفين العاملين بالدولة وغيرها من وظائفهم، وذلك فيما يبدو بسبب اشتراكهم في الإحتجاجات أو تأييدهم لها.

في هذا الصدد جاء رد

الحكومة البحرينية على التقرير، على لسان الدكتورة فاطمة البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية، والمعنية بملف حقوق الإنسان من جانب الحكومة، وذلك في رسالة إلى الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، أكدت فيه أن الإجراءات النظامية والقانونية اتخذت بناء على المعايير القانونية المناسبة، وتبعاً لمدى العلاقة في انتهاك وتجاوز القانون، وذلك من قبيل التغيب عن العمل، ... الدولة لا دخل لها بقرارات شركات القطاع الخاص وتعاطيها مع قوة العمل بها، وإذا كان هناك من يعتقد بأنه تم التعامل معه بشكل غير عادل، فإن بمقدوره رفع قضيته إلى القضاء. وأكدت الوزيرة أن حالات توقيف بعض الأطباء والمرمضات والمحاضرين ليست ذات صلة مباشرة بالمهنة التي يمتنونها، أو نشاطهم المهني القانوني، وإنما لأن التحقيقات القانونية أظهرت وجود أدلة على تورطهم في أنشطة إجرامية من قبيل التحريض على العنف أو الكراهية، ورفض تقديم الخدمة الطبية لأسباب سياسية وطائفية) وكالة انباء البحرين، ٢٦ أبريل (٢٠١١).

أما تقرير العفو الدولية آنف الذكر، فأشار إلى مناخ سائد من الخوف، وتزايد الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة، ووقوع هجمات استهدفت العمال الأجانب من أطراف محسوبة على المعارضة المتشددة؛ بينما يرى مؤيدو

أطلقت منظمة العفو الدولية في ٢١ أبريل ٢٠١١ تقريراً موجزاً عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين منذ إندلاع الأحداث الأخيرة في فبراير الماضي. جاء التقرير تحت عنوان (البحرين: أزمة حقوق الإنسان)، وأشار إلى تراجع أوضاع حقوق الإنسان على نقيض ما حققته البحرين عام ٢٠١٠، حيث كانت البحرين تعتبر الدولة الخليجية التي حققت أكبر تقدم في هذا المجال. وقال التقرير بأن البحرين سقطت في أتون أزمة سياسة، ما أدى إلى تصاعد وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل الانتهاكات اعتقالات تعسفية على نطاق واسع، حيث أُلقي القبض على أكثر من ٥٠٠ شخص في شهر مارس الماضي، وذلك إثر الاحتجاجات المطالبة بتغيير النظام السياسي. وظلت أماكن وجود المعتقلين غير معروفة رغم مرور أسابيع على اعتقالهم، وترفض الحكومة إفشاء هذه المعلومات إلى أسرهم أو محاميهم أو السماح لهم، في معظم الحالات، بأي اتصالات أو زيارات، مثيراً بذلك قلقاً عظيماً حول سلامة المحتجزين. وأحيل ستة من المحتجزين من زعماء المعارضة إلى المدعى العسكري، وورد أنه جرى استجوابهم في حضور محاميهم فيما يتعلق بدورهم في الاحتجاجات.

وأورد تقرير العفو الدولية أسماء بعض المعتقلين والمحتجزين من السياسيين والأطباء والممرضين وأساتذة الجامعة، دون الإفصاح عن أماكن نحو ٨٥ شخصاً ورد مؤخراً إطلاق سراحهم. كما أشار التقرير إلى احتجاز ١٨ امرأة على الأقل من بينهن طبيبات وممرضات ومدرسات، بعضهن يحتجزن في حجز بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن غير معروفة. واعتبرت منظمة العفو الدولية بعض هؤلاء المعتقلين سجناء رأي، تم سجنهم لمجرد قيامهم بممارسة مشروعة لحرية التعبير أو غير ذلك من حقوق الإنسان.

من ناحية أخرى انتقد تقرير العفو الدولية مزاعم التعذيب وإساءة معاملة المحتجزين الذين توفي أربعة منهم على الأقل في الاحتجاز في ظروف قال أنها مريبة وذلك منذ بداية أبريل، وشملت وسائل التعذيب للكلمات،

الحكومة في الإجراءات التي اتخذتها وما تضمنته من صرامة مع المعارضة بأنها ضرورية من أجل (انتشال البحرين من الهاوية).

وانتقد التقرير فرض (حالة السلامة الوطنية/ الطوارئ) منذ ١٥ مارس لفترة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بموافقة البرلمان، الذي وصفه التقرير بالضعف خاصة بعد انسحاب معظم أعضاء كتلة الوفاق الثمانية عشر احتجاجاً. وتمنح حالة الطوارئ قوات الأمن سلطات هائلة تسمح لها بحظر كافة الاجتماعات العامة التي ترى أنها تضر بالأمن القومي؛ ومنع الأفراد من السفر خارج البحرين؛ وأن تفتش الأماكن والأفراد المشتبه بهم. وتسمح حالة السلامة الوطنية للسلطات كذلك بإغلاق المنظمات غير الحكومية، والنقابات والأندية الاجتماعية، والجمعيات السياسية، وأن تنشئ نظاماً من المحاكم الخاصة لمحاكمة المتهمين بجرائم ضد الدولة، لا يحتوي على ضمانات واضحة لحقوق الإنسان، خاصة عند إلقاء القبض، وعدم تحديد المدة التي يمكن أن يحتجز فيها الشخص قبل تقديمه للمحاكمة. ولا يمكن الاستئناف ضد الأحكام النهائية لهذه المحاكم الخاصة في محاكم البحرين العادية. وأشار التقرير إلى تعارض حالة السلامة الوطنية مع التزامات البحرين المضمنة في العهد

الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومع مواد موجودة في القوانين البحرينية، بما في ذلك الدستور، والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية.

في هذا الصدد جاء رد الحكومة البحرينية على لسان الدكتورة فاطمة البلوشي حيث أكدت على أن (المملكة تُعنى بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالرغم من الوضع الأمني الذي تضمن عنفاً متعمداً ومتطرفاً، حتى ضد أولئك المدنيين العزل وغير المسلحين. وهو العنف الذي يتم دعمه من التدخلات الخارجية. وكنتيجة لهذه التحديات، لم يعد أمام المملكة أي خيار سوى إعلان حالة السلامة الوطنية، وذلك لاستعادة السلم والأمن، والتأكيد على حماية حقوق كل مكونات المجتمع)(وكالة أنباء البحرين، ٢٦ أبريل ٢٠١١).

وغطى تقرير العفو الدولية أحداث شهر مارس الماضي بصورة وافية، حيث أشار إلى الخلفية التي أدت لتزايد المظاهرات وتواصل الاحتجاجات ضد الحكومة عقب انسحاب قوات الجيش والأمن من دوار اللؤلؤة في ١٨ فبراير ٢٠١١. ولاحظ التقرير ارتفاع سقف مطالب المحتجين، فأصبح كثير منهم ينادون علناً بإلغاء الملكية وإبدالها بنظام جمهوري. وعلى النقيض، طالبت الجمعيات السياسية السبع المسجلة قانونياً، ومن بينها (الوفاق) كبرى الجماعات السياسية، بإقامة ملكية دستورية حقيقية واستقالة الحكومة كشرط مسبق لدخولها في مفاوضات مع ولي العهد. كما أشار التقرير إلى بدايات العنف المتبادل بين الأطراف بدءاً بمظاهرات ١٢ و١٣ مارس بين المحتجين المطالبين بإلغاء الملكية من جهة، ومؤيدي الحكومة في منطقتي الرفاع وجامعة البحرين في مدينة حمد من جهة ثانية.

وأشار التقرير إلى اغلاق المحتجين ضد الحكومة الطرق الرئيسية في المنامة، واحتلال منطقة المرفأ المالي، محدثين بذلك فوضى كبيرة في هذه المناطق، إضافة إلى هجومهم على عمال آسيويين مهاجرين، تسببت في وفاة ثلاثة وإصابة آخرين. كما أشار التقرير إلى إرسال الحكومة السعودية في ١٥ مارس قوات إلى البحرين بناء على طلب من الحكومة البحرينية للمساعدة في حراسة المنشآت الحكومية الرئيسية في البحرين. وفي اليوم

التالي، أرسلت الحكومة قوات الأمن، مدعومة بالطائرات المروحية والدبابات، لتجتاح منطقة دوار اللؤلؤة واجلاء المحتجين عنها. ونجم عن ذلك اشتباكات قتل فيها اثنان من المحتجين واثنان من ضباط الشرطة، على الأقل: كما أصيب عشرات الأشخاص على أيدي قوات الأمن التي أبعدت المحتجين بشكل عنيف. كما اتبعت قوات الأمن نفس الطريقة في إجلاء المحتجين بالقوة عن منطقة المرفأ المالي القريبة.

واعتمد تقرير منظمة العفو الدولية على ما توصل إليه وفدها الذي زار البحرين في الفترة ما بين ١-٨ أبريل ٢٠١١، متابعة لزيارات سابقة في فبراير ٢٠١٠ وفي نهاية ٢٠١٠، إضافة للرصد المستمر للتطورات في البحرين. وأشار التقرير إلى اللقاءات المتعددة التي عقدها وفد منظمة العفو مع المسؤولين في العديد من الوزارات، كما اجتمع الوفد أيضاً مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم وشهود العيان للانتهاكات، ونشطاء

آخر التطورات

■ في ٢٧/٤/٢٠١١ أعلن الشيخ فواز بن محمد آل خليفة رئيس هيئة شؤون الإعلام عن إخلاء سبيل عدد ٣١٢ موقوفاً. وقال بأن المحاكمات التي تجري يتوافر فيها كافة الضمانات القضائية وفقاً للقوانين المعمول بها والمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، حيث سمح لجميع المتهمين بالاتصال بذويهم، وبتوكيل محامين للدفاع عنهم، كما حضر جلسات المحاكمة ممثلون لمنظمات حقوق الإنسان العربية والأوروبية، وهذه الأحكام يمكن استئنافها أيضاً. وأضاف بأنه تم توقيف ٢٤ طبيباً، و٢٣ ممرضاً ومسعفاً يجري التحقيق معهم، وأنه سيتم إحالتهم للمحاكمة.

■ تم تشكيل لجنة برئاسة وزير العمل للنظر في المسائل المتعلقة بتسريح العمال، والتأكد من سلامة الإجراءات القانونية، وذلك دونما إخلال بحق العمال في اتخاذ الإجراءات القانونية بهذا الشأن، وكذلك الحق في اللجوء إلى القضاء.

حقوق الإنسان، وممثلي الطوائف الدينية والعرقية المختلفة، والمحامين والصحافيين، وأصحاب المهن الطبية، وغيرهم.

يمكن تلخيص أهم توصيات منظمة العفو - والتي وردت في التقرير - على هذا النحو: حثت المنظمة الحكومة البحرينية على إطلاق سراح جميع سجناء الرأي فوراً ودون أي قيد أو شرط، وأن تتكفل بإطلاق سراح جميع المحتجزين الآخرين، ما لم توجه إليهم تهم جنائية محددة، على أن يحاكموا وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، ودون توقيع عقوبة الإعدام.

أن تعلن السلطات البحرينية فوراً عن أماكن جميع من جرى احتجازهم مؤخراً، وتسمح لهم بالاتصال السريع والمنتظم مع محاميهم وأسرتهم، وأن تتكفل بتمكينهم من الحصول على العلاج الطبي الضروري وتلقيهم إياه.

ضرورة محاسبة أي شخص من قوات الأمن أو غيرهم من المسؤولين عن انتهاكات الحقوق الإنسانية للمحتجزين، وإبعاده فوراً عن منصبه الذي قد يستمر من خلاله في ارتكاب هذه الانتهاكات في حق المحتجزين.

إن الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب - والتي صادقت عليها البحرين - والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك القوانين البحرينية، تمنع استخدام التعذيب.

أهابت منظمة العفو الدولية بأن تجري الحكومة البحرينية - وعلى الفور - تحقيقاً مستقلاً ونزيهاً في الوفيات التي حدثت داخل الحجز؛ وفي كافة المزارع حول تعذيب المحتجزين وتعرضهم لغيره من صنوف المعاملة السيئة، وأن تقدم للعدالة أي فرد من القوات العسكرية أو الأمنية أو غيره من المسؤولين الرسميين، مهما كانت درجته، وكان مسؤولاً عن تعذيب المحتجزين أو إهانتهم.

حثت العفو الدولية البحرين على إعطاء أولوية أكبر لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وطالبت منظمة العفو الحكومات الصديقة للبحرين، بحد الأخرى على التقيد بالتزاماتها الدولية والتمسك بحقوق الإنسان واحترامها.

المسؤول في أونستي سعيد بو مدوحة:

قابلنا الأطراف كافة، ونرّجّب بملاحظات الحكومة البحرينية



سعيد بو مدوحة

تلفونانا لأشخاص لكي يتصلوا بنا باستمرار، وليس في هذا التصرف مشكلة، عدا عن حقيقة أننا وجدنا أن هناك القليل من الوقت لمقابلة جميع المتصلين. أيضاً، كنا نذهب الى القرى الشيعية لجمع الشهادات. لذا بإمكانك تصور كم هو صعب أن تحاول مقابلة كل شخص كان يريد مقابلة أعضاء الوفد. أيضاً فإنه من المدهش أن كلا من الحكومة وبعض مؤيديها من نشطاء حقوق الإنسان يهاجمون العفو الدولية لأنها تقابل طرفاً واحداً من أطراف القضية فقط: ببساطة هذا ليس صحيحاً، وهم يعرفون ذلك. إنهم يعرفون بشكل جيد من قابلنا من الأشخاص، لأننا قابلناهم في الفندق، وفي النادي الباكستاني. هل ينفون حقيقة أننا لم نقابل هؤلاء الأشخاص؟

أثار تقرير أونستي الأخير حول البحرين، والذي جاء إثر زيارة قام بها وفد من المنظمة الى البحرين في الفترة الواقعة بين ٨-٤/٢٠١١، نقداً من جهات مختلفة، تدور - كما في مرات سابقة - حول مدى مهنية وحيادية المنظمة الدولية، وأنها لا تهتم بالمعلومات الرسمية وتتركز على الأخطاء وغير ذلك. النقد هذا يمكن وضعه في أمرين: طريقة جمع المعلومات، والنتائج التي توصل اليه التقرير. أخذنا هذا النقد ووجهناه الى رئيس الوفد، د. سعيد بومدوحة، لاستيضاح الأمر، فقدم لنا إجابته على ذلك على النحو التالي:

يأخذ البعض على أونستي أنها غير محايدة وغير مهنية في تعاملها مع شؤون البحرين الأخيرة. وبشأن تقريركم الأخير، نجد نقداً في الإعلام البحريني وبأنكم لم تأخذوا بوجهة النظر والمعلومات التي وفرتها لكم الجهات الرسمية؟

خلال زيارة وفد منظمة العفو الدولية الأخيرة للبحرين، حاولنا أن نقابل أكبر عدد ممكن من الأشخاص من ذوي الخلفيات المؤيدة والمعارضة للحكومة. التقرير عكس ولخص بطريقة حيادية جداً ماذا يحدث في البحرين منذ مارس الماضي. في قسم انتهاكات حقوق الإنسان خلال مظاهرات مارس، سترون أن تقرير أونستي يشير الى الانتهاكات التي ارتكبت من الجانبين. قابلنا أكثر من ٧٠ شخصاً من المؤيدين للحكومة، بمن فيهم أساتذة جامعات، طلبة، أطباء، صحافيين، عمالة أجنبية، ونساء. في الحقيقة أننا كنا نتلقى باستمرار اتصالات من أشخاص كانوا يريدون اللقاء بنا، ولكن لسوء الحظ كانت زيارتنا لسبعة أيام فقط، وكنا نجمع شهادات من عوائل المعتقلين. يبدو واضحاً أن هناك شخصاً ما كان يعطي أرقام

كثير من الدول تطلب من المنظمات الحقوقية ان تطلعها مسبقاً على التقارير التي ستصدرها حتى يتم التعليق عليها قبل اطلاقها. هل قمتم بهذا الأمر بشأن التقرير الأخير، خاصة وان وزيرة التنمية الإجتماعية طالبت مؤخراً منكم ذلك، حسب تصريحات لها منشورة؟

لم نرسل التقرير الأخير الى الحكومة البحرينية للتعليق عليه. حينما نشرنا التقارير الأخيرة أرسلنا نسخاً منها الى مسؤولي الحكومة وطلبنا منهم التعليق عليها أو ابداء الملاحظات - إن كانت لديهم - بشأنها. لو كنا استلمنا أي رد من الحكومة البحرينية حينها، فإننا كنا بالتأكيد قد أشرنا اليها في مطبوعاتنا. إذا كان لدى الحكومة تعليقات على التقرير الأخير فبإمكانها أن ترسلها الينا مكتوبة، والعفو الدولية ستعكسها في مطبوعاتها القادمة. في الحقيقة فإنه حينما كنا في البحرين، وخلال لقاءاتنا مع المسؤولين، أكدنا كم هو مهم لهم أن يرسلوا الينا ملاحظاتهم التي قد تكون لديهم على تقاريرنا وبياناتنا المتعلقة بالبحرين بشكل مكتوب.

تقرير أونستي الأخير - وحسب السياق العام - ركز في مجمله على الانتهاكات المتعلقة بالمؤسسات الرسمية. هناك سؤال يطرحه البعض في الإعلام وغيره: لماذا لا تهتم العفو الدولية والمنظمات الحقوقية الأخرى بتوثيق الانتهاكات التي تقوم بها أطراف غير رسمية في البحرين؟

كما ذكرت، فإن التقرير الأخير يشير الى الانتهاكات الحقوقية التي ارتكبت أثناء التظاهرات من مختلف الأطراف، بما في ذلك الهجمات على العمال الآسيويين المهاجرين، والعنف الذي استخدم من كل الأطراف، بمن فيهم العناصر المؤيدة والمعارضة للحكومة. ولكن التقرير سلط الضوء أكثر على الوضع الحالي حيث يجري اعتقال المئات الذين من المتوقع أن تجري محاكمتهم في محاكم خاصة، وكذلك فصل أكثر من ٨٠٠ شخص بسبب المشاركة في مظاهرات ضد الحكومة. لماذا يعتقل الأطباء والطواقم الطبية ويفصلوا من أعمالهم؟ لماذا تعتقل الطبيبات؟ ما هي الجرائم التي ارتكبتها؟

الهنظمات الحقوقية والحكومات:

المواجهة أم التعاون؟

بين فترة وأخرى يطرح موضوع حقوق الإنسان ودور المنظمات الحقوقية الدولية كمادتين سياسيتين يُزعم استخدامهما ضد هذه الدولة أو تلك. وخلال الأشهر الماضية رأينا في العالم العربي بالذات نقداً رسمياً واسعاً يتعلق بأداء تلك المنظمات، حيث اتهمت باستخدام معايير مزدوجة، وان لها أجندات سياسية وغير ذلك. لقد ادخلت التحركات الشعبية والثورات في عدد من البلدان العربية موضوع حقوق الإنسان في صلب الصراع السياسي، وصار هنالك نقد يوجه للعديد من الدول العربية بأنها تمارس انتهاكات لحقوق الإنسان، وأنها تستخدم القوة المفرطة في مواجهة التظاهرات، وهو ما حدث في اليمن ومصر وليبيا وسوريا وتونس وغيرها. لكن الخطاب الرسمي العربي اعتاد على توجيه النقد للدول (العربية خاصة) التي تستخدم في نقدها تعبيرات حقوق الإنسان، مشيراً إلى أنها تستفيد من بيانات وتقارير المنظمات الحقوقية للتشويش وزرع البلبلة والتحريض أحياناً.

بديهي ان السلطات الرسمية العربية في مجملها لا ترحب بالمنظمات الحقوقية الدولية وتقاريرها وبياناتها حينما تتضمن نقداً لها (بعض الدول الغربية أيضاً تشعر بامتعاض من تقارير المنظمات الحقوقية الدولية). وبغض

النظر عن الإتهامات لتلك المنظمات ومدى صدقيتها، فإنه لا يمكن في هذا العصر تجاهلها، أو الإستخفاف بتأثيرها، أو محاولة لي ذراعها، أو تهديدها، أو غير ذلك. لماذا؟

لأن المنظمات الحقوقية الدولية قوة حقيقية مؤثرة في عالم السياسة، ونشاطها صار جزءاً لا يتجزأ من الممارسة الفاعلة في ميدان السياسة الدولية، والقانون الدولي، وبالتالي فهي حقيقة قائمة، واستعداؤها لا يعد حكمة، ومصادمتها أمرٌ محكوم عليه بالفشل. بمعنى آخر: إن أي معركة مع هذه المنظمات هي معركة خاسرة على المستوى الشعبي وعلى المستوى الدولي القانوني والسياسي، أي كانت الدولة التي تقوم بذلك، حتى لو كانت الولايات المتحدة الأميركية نفسها، والتي خسرت كثيراً من سمعتها حين حاولت تجاوز تلك المنظمات وتجاهل تقاريرها ونقدها.

موضوع حقوق الإنسان أصبح مادة سياسية؛ كما أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان مادة للتدخل السياسي في شؤون الدول الأخرى؛ أي أن الموضوع الحقوقي شأن عالمي يتجاوز الحدود، والشؤون الداخلية، ويمنح صكوك التدخل لحماية شعب ما من الإنتهاكات التي تمارس بحقّه. وفي مثل هذا الحال فإن الدعوات التي تظهر في الإعلام العربي الرسمي (والشعبي أحياناً) لمقاطعة المنظمات الحقوقية، أو

التعريض بها، لا يغيّر من طريقة ومنهجية عمل تلك المنظمات، ولا يمنع تأثيرها المباشر على السياسات المحلية للدول، كما لا يهدم مصداقيتها على مستوى العالم، خاصة وأنه لا توجد دولة في العالم إلا وسيف النقد مسلط عليها، ومراقبتها قائمة من قبل منظمة من المنظمات الحقوقية أو أكثر.

إن تأثير المنظمات الحقوقية هو الذي يدفع باتجاه التعاون والتعاطي الإيجابي مع نقدها، والإستفادة من خبراتها وتجاربها وإمكانياتها إن أرادت تلك الدول ذلك. أما المقاطعة، وتجاهل الرسائل والبيانات والتقارير، واعتماد وسائل الهجوم، فيضراً ولا ينفع. لا يصحح الوضع الداخلي لأية دولة تقوم بذلك، بل يساهم في تشويه سمعتها على الصعيد الدولي.

نعلم أن للمنظمات الدولية تأثير كبير في المساهمة في صياغة المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي المعاهدات التي تعتبر جزءاً من القانون الدولي. ونعلم أن لها تأثير في وسائل الإعلام الدولية، من خلال شبكة علاقات واسعة تهتم بنشر تقاريرها وبياناتها وإعداد برامج خاصة تجاه دولة ما أو قضية ما.

فضلاً عن ذلك، فإن للمنظمات الحقوقية الدولية تأثير سياسي، وبالتحديد على السياسات الخارجية

للعديد من الدول تجاه بلد معين أو قضية معينة. كما للمنظمات الدولية تأثير على مراكز البحث والدراسات والجامعات، حيث تأخذ تلك المؤسسات بتقارير المنظمات الدولية. ولا ننس أن موضوع حقوق الإنسان أصبح تخصصاً علمياً في المؤسسات الأكاديمية.

وللمنظمات تأثير على الجهات التشريعية كالبرلمانات الغربية بما فيها البرلمان الأوروبي والكونغرس الأميركي. فضلاً عن أن لها تأثير على عدد هائل من منظمات المجتمع المدني في كل دولة من دول العالم.

أضف الى ذلك، فإن للمنظمات الحقوقية الدولية تأثيرها على المؤسسات الدولية المالية كالبنك الدولي وصندوق الدولي، وعدد من البنوك والشركات الكبرى، من خلال تقييمها لأوضاع دولة ما سياسياً، وقياس مقدار استقرارها من خلال التزاماتها بحقوق الإنسان.

وفوق هذا، فإن للمنظمات الدولية ومطبوعاتها تأثير قوي على الرأي العام الغربي والعالمي عامة، بما فيه الرأي العام العربي، الذي ينظر الى تقارير تلك المنظمات باحترام وتقدير، ويتفاعل معها ويساهم في حملاتها.

إذا كان هذا هو وضع المنظمات الحقوقية الدولية وقوتها، فما هي الحكمة من مصادمتها ومواجهتها؟ يبدو أن ليس هناك من خيار أمام دول العالم كافة إلا القبول بحقيقة وجود منظمات حقوق الإنسان الدولية، وإدراك تأثيرها على السياسة المحلية، وفهم كيفية عملها ومنهجها، وطرق التواصل

معها، والتعاون البناء معها.

تستطيع بعض الدول في العالم تجاهل هذه المنظمات، وفعلاً هناك دول تقوم بذلك.. لكن هذه الدول مكرهة في العالم، وينظر اليها كدول استبدادية طاغية أو دول شمولية، وسمعتها في المحافل الدولية وكذلك في الإعلام الدولي.. سيئة. بل قد تكون ممارسات بعض تلك الدول تجاه شعوبها مبرراً لشن الحملات السياسية عليها، والتدخل المباشر في شؤونها، ومحاولة الإطاحة بأنظمة الحكم فيها.

من الناحية النظرية، يفترض في الدول أن لا تخشى المنظمات الحقوقية الدولية إن كانت منشغلة بشأنها الداخلي من جهة العمل الجاد على تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإعطاء شعبها حقوقه، وإشراكه في صناعة القرار. هنا يصبح نقد المنظمات محدوداً، ولا يعني شيئاً كثيراً طالما أن شعب هذه الدولة أو تلك يدرك حقيقة أن حكومته لديها برنامج إصلاحى حقوقي - سياسي لتلبية تطلعات شعبها. هنا لا تعتبر تقارير المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية والإقليمية عنصر ضغط عليها، أو أداة تشويه لسمعتها، وتستطيع الاستفادة منها من خلال دراستها لتلك التقارير بإيجابية والنظر في توصياتها بموضوعية، وقد يظهر أن بعض ما في تلك التقارير من معلومات خاطئ، وبعضها صحيح، ومفيد أن تم لفت النظر اليه. وهنا أمام الدول أن تأخذ الجوانب الإيجابية، وترد على الثغرات الخاطئة في التقارير والبيانات بمهنية وصرامة.

من الأخطاء الشائعة في علاقات الدول مع المنظمات الحقوقية التالي: ١/ الإعتقاد بأن هذه المنظمات صنعها الغرب وأنها تستهدف دولاً معينة فحسب. يعبر عن ذلك بالسؤال: لماذا تنتقدوننا ولا تنتقدوا دولاً أخرى؟ ولا يعلم هؤلاء أنه لا توجد دول في العالم محصنة ضد النقد والضغط.

٢/ الإعتقاد بأن هذه المنظمات ساذجة، ويمكن تمرير الوعود غير الصادقة عليها، أو أن أي معلومة تصلها سوف تعتمدها دون التدقيق فيها. لهذا تجد عدداً من الدول تقدم تعهدات، وتنبش لجان تحقيق وغيرها، ظناً منها أنها ستخرس المنظمات الحقوقية لبرهة من الزمن. ثم تكتشف بأن تلك المنظمات تلاحقها على ما تعهدت به وتحاسبها أيضاً، بل وتشر بها أحياناً.

٣/ الإعتقاد بأن الهجوم الإعلامي على المنظمات الحقوقية الدولية والتنديد بها سيؤدي الى انكفائها وتوقفها عن النقد، أو تخفيفه.

٤/ الإعتقاد بأن المنظمات الحقوقية الدولية ضعيفة المكانة والتأثير ويمكن تجاهل تقاريرها وبياناتها، وعدم الرد عليها حتى تمل وتخرس في النهاية. بل أن بعض الدول تعتقد أن أصل موضوع حقوق الإنسان وآلياته الدولية لا قيمة له، وبالتالي لا توليه أية أهمية من الأساس.

٥/ الإعتقاد بسهولة الإلتفاف على المنظمات الدولية ومحاولة التأثير على سياساتها وموظفيها عبر أساليب الإغراء المالي أو المناصب.



لقاء مع تلفزيون فرانس ٢٤



مع تلفزيون الحرّة



مع تلفزيون ANB



مع تلفزيون البحرين



مع راديو هولندا العربي

نشاطات المرصد أثناء الأحداث الأخيرة في البحرين

الأساسيين الشيعة والسنة، فإن الأزمة في جوهرها سياسية، ويصعب حلها بالتجاهل، أو عبر الحل الأمني فحسب، أو عبر ضغط الشارع. وناشد المرصد في بياناته طرفي المعارضة والحكومة الى عدم إضاعة الفرص، وعدم الإنسياق وراء العواطف، وتأكيد التواصل بين الأطراف السياسية الفاعلة من أجل توسيع مساحة الثقة التي تقلصت وأدت الى إبقاء الحالة الأمنية متوترة، والتي انعكست على الوضع الإقتصادي والظروف المعيشية اليومية للمواطنين.

على صعيد آخر، كان المرصد على تواصل مستمر بشأن الأوضاع الحقوقية مع المنظمات الحقوقية الدولية، ومتابعة ما يجري على الأرض، ورصد الأحداث، ومحاولة ترشيد الخطاب ما أمكن، من خلال التواصل المباشر والمقابلات الصحفية والتلفزيونية وغيرها. وفي هذا الإطار، أجرى رئيس المرصد لقاءات متعددة مع تلفزيون بي بي سي العربية، وتلفزيون البحرين الرسمي، وفضائيات الحوار، والحرّة، والعراقية، وفرانس ٢٤، وANB، إضافة الى راديو مونت كارلو والهولندي الدولي وغيرها.

خلال الأزمة التي شهدتها البحرين، والتي لازالت تلقي بظلال سلبية على الأوضاع السياسية والحقوقية، أصدر مرصد البحرين لحقوق الإنسان عدداً من البيانات المتعلقة بالأوضاع؛ أعرب فيها عن أسفه الشديد لما وقع من انتهاكات لحقوق الإنسان، والذي أدى الى سقوط العديد من الضحايا في صفوف المدنيين ورجال الأمن، وما تبع ذلك من اصطافات طائفية واحتقانات اجتماعية، ساعدت هي الأخرى على بث الرعب والقلق وعدم الإستقرار في نفوس المواطنين والمقيمين.

وعبر المرصد في بياناته عن الحاجة الى الحوار السياسي الداخلي لحل الأزمة السياسية معتبراً أن أوضاع حقوق الإنسان مرتبطة الى حد كبير بتلك الأوضاع، وبنجاح الفرقاء في حل الخلافات القائمة بشكل يؤكد من جديد على احترام القوانين الحامية والضابطة لحقوق الإنسان، وعلى احترام مصالح الأطراف السياسية وفئات المجتمع كافة، وتقديم تنازلات متبادلة، من أجل الحفاظ على وضع أمني وسياسي مستقر، يجري في إطاره احترام القانون، وتوفير العدالة والرفاه لجميع المواطنين.

ودعا المرصد السلطات الأمنية الى ضبط النفس، والأخذ بعين الإعتبار القوانين أثناء تطبيق الإجراءات الأمنية التي اتخذت في إطار (قانون السلامة الوطنية).

وشدد المرصد في بياناته بأنه رغم تراجع الدعوات الى الحوار، وزيادة الاحتقان الطائفي بين المكونين



مع راديو مونت كارلو